

الحال

(ض) : الحالُ هُوَ فَضْلَةٌ دَالَّةٌ عَلَى هَيْئَةِ صَاحِبِهِ . وَنَصْبُهُ نَصَبُ الْمَفْعُولِ بِهِ ، أَوِ الْمَشَبَّهِ بِهِ ^(١) ، أَوِ الظَّرْفُ ، أَقْوَالُ .

وَيَغْلِبُ انْتِقَالُهُ إِلَّا فِي مُؤَكَّدَةٍ . وَقِيلَ : يَشْتَرِطُ لَزُومُهَا ، وَانْتِقَالُ غَيْرِهَا ، وَاشْتِقَاقُهُ :

وَيَغْنِي وَصْفُهُ ، أَوْ تَقْدِيرُ مِضَافٍ قَبْلَهُ ، أَوْ دَلَالَتُهُ عَلَى سِعْرِ ، أَوْ مِفَاعَلَةٍ نَحْوُ : كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فَيٍّ .

وَهَلْ هُوَ مَصْدَرٌ سَدَّ عَنِ الْحَالِ ، أَوْ تَقْدَرُ : « مِنْ » أَوْ جَاعِلًا ، أَوْ حَذَفَ أَوْ نَابَ ^(٢) ؟ أَقْوَالُ . وَلَا يُقَاسُ خِلَافًا لِهَشَامٍ ^(٣) ، وَسَمِعَ رَفْعَهُ . وَلَا يُقَدِّمُ الْمَجْرُورُ . وَجَوَزُهُ الْكُوفِيَّةُ رَفْعًا . وَيُؤَخِّرُ الْعَامِلُ عَلَى الْأَصَحِّ ، أَوْ عَلَى تَرْتِيبِ كَلِمَتِهِ الْحِسَابَ بَابًا بَابًا .

وَنَصَبُ الثَّانِي ، قَالَ الْفَارَسِيُّ : بِالْأَوَّلِ ^(٤) . وَابْنُ جَنِّيٍّ صَفَةً لَهُ . وَالزَّجَّاجُ : تَأْكِيدُ . وَأَبُو حَيَّانٍ : مَنْصُوبَانِ بِالْعَامِلِ ، لِأَنَّهُمَا مَجْمُوعُهُمَا الْحَالُ .

وَالْمَخْتَارُ عَطْفُ بَفَاءٍ مَحذُوفَةٍ لظُهُورِهَا فِي « لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ بَاعًا قَبَاعًا » ،

(١) أَوِ الْمَشَبَّهِ بِهِ سَقَطَ مِنْ أ .

(٢) ب ، ط : « وَنَابَ » بِالْوَاوِ .

(٣) فِي ط فَقَطْ : « لِابْنِ هَشَامٍ » تَحْرِيفُ . وَهَشَامُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَضْرِيرِ . سَبَقَ ذِكْرُهُ ١ - ١٢٤ .

(٤) ب : « قَالَ الْفَارَسِيُّ : بِالْأَوَّلِ » .

أو على أصل ، أو فرع ، أو نوع ، أو تشبيه ، أو تقسيم ، أو تفضيل على نفسه ، أو غيره .

(ش) : الحال يذكر ويؤث . وهو فضلة^١ دال^٢ على هيئة صاحبه نحو : جاء زيد ضاحكاً ، ف « ضاحكاً » فضلة دال^٣ على الهيئة التي جاء عليها زيد .

وخرج بالفضلة العمدة نحو : زيد ضاحك^٤ ، وبدال^٥ على هيئة : سائر المنصوبات إلا المصدر النوعي .

ويصاحبه نحو : رجعت^٦ القهقري ، فإنه يدل^٧ على هيئة الرجوع ، لا على هيئة الصاحب .

ولا يقدح في جعله فضلة عدم الاستغناء عنه في بعض المواضع نحو : « وإذا بطشتم^٨ بطشتم^٩ جبارين^{١٠} » ،^(١) لأنه عارض ، كما لا يقدح في العمدة عروض الاستغناء عنه .

واختلفوا من أي باب نصب الحال ؟ ف قيل : نصب المفعول به ، وقيل : نصب الشيء بالمفعول به ، وهو [٢٣٧] الأرجح . وقيل : نصب الظروف ، لأن الحال يقع فيه الفعل ، اذ المجيء في وقت الضحك ، أو الإسراع مثلاً ، فأشبهت ظرف الزمان . ورد بأن الظرف أجني من الاسم ، والحال هي الاسم الأول .

والغالب في الحال الميئة أن تكون منتقلة^{١١} ، أي وصفاً غير لازم . وقد تكون ثابتة نحو : « أنزل^{١٢} إليكم الكتاب مفصلاً^{١٣} »^(٢) . « قائماً بالقسط^{١٤} »^(٣) . « خلقت الله^{١٥} الزرافة^{١٦} يديها أطول^{١٧} من^{١٨} رجليها^{١٩} » . ولد زيد^{٢٠} قصيراً . خلقت^{٢١} أشهل^{٢٢} »^(٤) .

(٢) الأنعام ١١٤ .

(١) الشعراء ١٣٠ .

(٣) آل عمران ١٨ .

(٤) في أقط : « ولد زيد قصيراً أحسن^{٢٣} أشهل^{٢٤} » . والشهلة في الغنم بضم الشين : أن يشوب سوادها زُرقة^{٢٥} .

أَمَّا المؤكدة ، فلا يغلب فيها الانتقال ، بل هو والتبوت فيها كثيران نحو :
 « وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا » ^(١) « وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا » ^(٢) . « وَلَا تَعْشَوْا
 فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ » ^(٣) . « وَيَوْمَ يُنْفِثُ حَيَاتٌ » ^(٤) . « فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّنْ
 قَوْلِهَا » ^(٥) .

وقيل : لا تكون المبنية إِلَّا مُنْتَقِلَةً ^(٦) ، وما ورد من الثابت كالأمثلة السابقة
 محمولٌ على المؤكدة ، لأنه في حكم المعلوم . وقيل : لا تكون المؤكدة إِلَّا غير
 مُنْتَقِلَةٍ .

[ما يفني عن الاشتقاق]

والغالبُ في الحال : أن تكون وصفاً مُشْتَقًّا ، إمّا من المصدر كاسم الفاعل
 أو المفعول ، أو من الاسم غير المصدر ، كأظفر من الظفر ، ومُسْتَحْجَر من
 الحَجَر ، ومُسْتَنْسَر من النَّسْر . ويفني عن الاشتقاق أمور :
 أحدها : وصفه نحو : « فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا » ^(٧) .

الثاني : تقدير مضاف قبله كقولهم : « وَقَعَ الْمُصْطَفَى عَانَ عِدَلِيَّ عَيْبًا » ^(٨)
 أي مِثْل : عِدَلِيَّ .

(٢) الأنعام ١٥٣ .

(٤) مريم ١٥ .

(١) البقرة ٩١ .

(٣) البقرة ٦٠ .

(٥) النمل ١٩ .

(٦) أ فقط : « وَلَا تَكُونُ مَبْنِيَّةً إِلَّا مُنْتَقِلَةً » .

(٧) مريم ١٧ :

(٨) هذا مثل . والعَيْبُ : الحمار وَحْشِيًّا كان أو أَهْلِيًّا . والمعنى : أي مصطحبَيْنِ اصطحابَ عِدَلِيَّ
 حمار حين سقوطهما . على أن اللقائِيَّ قال : الأقرب أن « عِدَلِيَّ » مفعول مطلق ، وأصله : =

الثالث : دلالة على سِعْرِ نحو : بَعْتُ الشَّيْءَ شاةً بدرهم ، والبُرَّ قفيزاً بدرهم ، والدَّارَ ذِراعاً بدرهم ، أي مُسَعَّراً .

الرابع : دلالة على مفاعلة ، نحو : كلمته فاه إلى فيّ ، أي مُشافهةً ، وبعته يداً بيد ، أي مُناجزةً ، ورأساً برأس ، أي مُماتلةً .

وقد اختلف في إعراب : كَلَمْتُهُ فاهُ إلى فيّ . فمذهب سيويه : ما ذُكِرَ أَنَّهُ حالٌ على أَنَّهُ اسمٌ وضع موضع المصدر ، أي مُشافهةً الموضوع موضع الحال ، أي مُشافِهاً .

وتعقّب بأنّ الاسم الذي تنقله العرب إلى المصدر لا بد أن يكون نكرةً كما قال سيويه ، ولا بد أن يكون له مصدر من لفظه ، كالدَّهن ، والعطاء ، وفاه إلى فيّ ليس كذلك .

ومذهب الأخفش أن أصله : من فيه إلى فيّ ، حذف الجار فنصب كقوله : « ولا تَعْزِمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ » ^(١) ، أي على عَقْدِهِ ^(٢) .

وتعقّب بأنه لا يُعْهَدُ حذف الجر ^(٣) ملتزماً ، وبأن مبدأ غاية المتكلم فَمُهُ ، لا فم المُكَلَّم ^(٤) ، ولو كان معنى « مِنْ » مقصوداً لقليل : مِنْ فيه إلى فيه ، إذا أَظْهَرْتَ ^(٥) ، وفي إلى فيه ، إذا قُدِّرَتْ .

= وقوعاً مثل وقوع عَدَلْتِي عَيْر ، إذ النِّبَاةُ إنما تكون بين متصافين أو موصوف وصفته .
أنظر التوضيح لابن هشام ، وحاشية يس ١ : ٣٧٠ .

(١) البقرة ٢٣٥ .

(٢) أ ، ب : « عَقْدُهُ » بالهاء .

(٣) أ ، ب : « حذف الخبر » وهو لا يتفق مع أسلوب النص .

(٤) هذا ردّ المبرّد بأنه تقدير لا يُعْقَل ، لأن الإنسان لا يتكلّم من « في » غيره . أنظر (حاشية يس ١ : ٣٧٠) .

(٥) أي : « مِنْ » .

وقد ورد في الحديث « أقرأنها رسولُ الله ﷺ فاهُ إلى فيي » ومبْدأُ الإقراء من فم النَّبِيِّ ﷺ على ما هو الظاهر ^(١) في الغاية .

على أن الفارسيّ أجاب عنه في المثال الشهير بأنه من المفاعلة ، فلما تضمنتْ كَلِمَتُهُ معنى : كَلَمَنِي وكَلِمَتُهُ صَحَّ ذلك ، لأن كَلَمَنِي « من » فيه صحيح أي لا بواسطة ، ولا بكتابة ، والعرب إذا ضَمَّنَتْ شيئاً معنى ^(٢) شيء عُلِقَتْ به ما يَتَعَلَّقُ بذلك الشيء .

ومذهب الكوفيّين : أن أصله : كَلِمَتُهُ جاعلاً فاهُ إلى « في » ، فهو مفعول به .
ومذهب الفارسيّ : أنه حال نائبة مناب : « جاعلاً » ، ثم حذف ، وصار العاملُ فيها : « كَلِمَتُهُ » .

ولا يقاس على هذا التركيب ، بل يُقْتَصَرُ فيه على مَوْرَدِ السَّماع ، فلا يقال : كَلِمَتُهُ وَجْهَهُ إلى وَجْهِي ولا عَيْنَهُ إلى عَيْنِي .

وأجاز هشام ^(٣) : القياس عليه ، فأجاز : مَاشِيَتُهُ قَدَمَهُ إلى قَدَمِي ، وكَافَحَتُهُ وَجْهَهُ إلى وَجْهِي ، وصَارَعَتُهُ جَبْهَتَهُ على جَبْهَتِي ، وجَاوَرَتُهُ بَيْتَهُ إلى بَيْتِي ، وناضَلَتُهُ قَوْسَهُ عَنْ قَوْسِي ، ونحو ذلك .

وَرُدَّ : بأن فيه إيقاع جامدٍ موقعٍ مشتق ، ومَعْرِفَةٍ موقعٍ نَكِيرَةٍ ، ومُرْكَبٍ موضعٍ مُفْرَدٍ ، وبأقلّ من هذا الشذوذ يمتنع القياس .

وسمع : كَلَمَنِي زيدٌ فوهُ إلى في بالرفع على أنها جملة حالية .

ولا يجوز تقديم : « إلى في » على « فاه » ، نُصِبَ أو رُفِعَ عند البصريّين ، لأن الجار للتبيين كـ « لك » بعد : « سَقِيًا » وهو لا يقدم .

(١) ط فقط : « على ما هو ظاهر » .

(٢) أ : « شيئاً من شيء » .

(٣) أ ، ب : « ابن هشام » تحريف ، صوابه من أ ، ط والصَّبان ٢ : ١٧٢ ، والخضري ١ : ٢١٤ .

وجوز الكوفيّة تقديمه إذا رفع ، ويجوز تقديم كليهما ، وتأخير العامل ، فيقال :
 فاهُ إلى فيّ كلمت زيداً عند سيبويه وأكثر البصريين لتصرف العامل .
 واتفق الكوفيون على منّعه ، وتبعهم بعضُ البصريين ، وعُزّي لسبويه أيضاً ،
 لأنها حال متأولة لم تقوّ قوّة غيرها ^(١) ، ولم يسمع فيها تقديم .
 ولو قيل : فوه إلى فيّ كلمني زيدٌ لم يجز أيضاً عند الكوفيين .
 قال أبو حيّان : ولا أحفظ عن البصريين نصّاً في ذلك ، والقياسُ يقتضي
 الجواز .

الخامس : دلالة على ترتيب نحو : ادْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا ، أي مرتبين واحداً
 بعد واحد ، وعلمتُهُ الحِسَابُ باباً باباً ، أي مفصّلاً ، أو مصتقاً . وفي نصب الثاني
 من المكرّر خلاف :

ذهب الفارسي : إلى أنّ الأول لمّا وقع موقع الحال جاز أن يعمل في الثاني وذهب
 ابن جنّي : إلى أنه في موضع الصّفة للأول ، وتقديره باباً ذا باب ، حذف « ذا » ^(٢) .
 وأقيم الثاني مقامه فجرى عليه جرّيان الأول ، كما تقول زيد عمرو ، أي مثل عمرو .
 وقيل : هو صفة له بلا تقدير ، لأن التفصيل لا يفهم [٢٣٨] بالأوّل وحده . وقال
 الزّجاج : الثاني تأكيد للأوّل ، قيل : وهو أولى ، لأن التكرار للتأكيد ثابتٌ من
 كلامهم .

وأما التكرير للتفصيل فلم يثبت في موضع . وتعقّب بأنه لو كان تأكيداً لأدى ما
 أدى الأوّل .

وقال أبو حيّان : الذي اختاره أنّ كليهما منصوبٌ بالعامل السّابق ، لأنّ
 مجموعهما هو الحال ، لا أحدهما ، ومتى اختلف بالوصفيّة أو غيرها لم يكن له مدخل

(١) أ : « لم يعرفوا غيرها » ، تحريف .

(٢) « ذا » سقطت من ط :

في الحالية ، إذ الحالية ^(١) مستفادة منهما ، فصارا يعطيان معنى المفرد ، فأعطيا إعرابه وهو النصب .

ونظير ذلك قولهم : هذا حلوة حامض ، وكلاهما مرفوع على الخبرية ، وإنما حصل الخبر بمجموعهما ، فلما نابا مناب ^(٢) المفرد الذي هو (مز) أعربا إعرابه قال : ولو ذهب ذاهب : إلى أن النصب إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء ، أي رجلاً فرجلاً وباباً فباباً لكان وجهاً حسناً عاربياً عن التكلف ، لأن المعنى : ادخلوا رجلاً بعد رجل ، وعلمته الحساب باباً بعد باب .

قلت : وهذا هو المختار عندي لظهورهما في بعض التراكيب كحديث : « لَسْتَبِيعُنَّ سُنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ بَاعَاً فَبَاعَاً » ^(٣) .

قال أبو حيان : والتكرار في مثل هذا لا يدل على أنه أريد به شفع الواحد ، بل الاستغراق لجميع الرجال والأبواب ، ونحو ذلك .

السادس : دلالة على أصالة الشيء نحو : « أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً » ^(٤) وهذا خاتمة حديداً ، وهذه جُبَّتْكَ خَزْراً .

السابع : دلالة على فرعية نحو : هذا خديك خاتمة .

الثامن : دلالة على نوعيته نحو : هذا مالك ذهاباً .

التاسع : دلالة على تشبيه نحو : كَرَّ زَيْدٌ أَسْداً ، أي مُشَبَّهاً أَسْداً .

العاشر : دلالة على تقسيم نحو : أقسَمَ المالَ عليهم أُلُثْناً أو أُلُثْماً .

الحادي عشر : دلالة على تفضيل نفسه باعتبارين نحو : هذا بُسْرٌ أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْباً .

(١) أ ، ب : « والحالية » بالواو تحريف :

(٢) ط : « نابا منابا المفرد » ، تحريف .

(٣) أنظر ابن ماجة الجزء الثامن : « كتاب الفتن » باب ١٧ .

(٤) الإسراء ٦١ .

الثاني عشر : دلالاته على تفضيل على غيره ، ذكره ابن مالك في « كافيته » نحو :
أحمدُ طِفْلاً أَجَلَ من عليٍّ كَهْلاً .

[ورود الحال مصدرأ]

(ص) : وورد مصدرأ ، فأول بوصف : وقيل : بحذف مضاف . وقيل :
مفعول مطلق لما قبله . وقيل : لمقدّر هو الحال .

ولا يقاس ، ولو نوع الفعل في الأصح نحو : أنت الرجل عِلْماً ، وزهيرٌ شِعْراً ،
والمختار أنهما تمييزان . وأما عِلْماً فعاليمٌ ، والمختار مفعول به وقيل : مطلق .
ورفعه لغة ، فإن عرّف فراجع .

والنصب مفعول به ، أو به ، أو مطلق أقوال . ولا يقع « أن » أو « أن » والفعل
حالاً خلافاً لابن جني .

(ش) : ورد الحال مصدرأ بكثرة ، قال أبو حيان : وهو أكثر من وروده
نعتاً ، فمنه : « ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا » ^(١) . « يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ
وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلَانِيَةً » ^(٢) . « ادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً » ^(٣) . « إِنِّي دَعَوْتُهُمْ
جِهَاراً » ^(٤) .

وقالوا : قتلته صَبْرًا ، وأتيت رَكْضًا ومشياً وعدّوا ، ولقيته فَجْأَةً وكِفاحاً
وعياناً ، وكلمته مشافهةً ، وطلع بغتةً ، وأخذت ذلك عنه سَمَاعاً ، فاختلف النحويون
في تخريج هذه الكلم وما أشبهها من المسموع .

(١) البقرة ٢٦٠ .

(٢) البقرة ٢٧٤ ، وفي النسخ الثلاث : « ينفقون أموالهم سِرّاً وَعَلَانِيَةً » بإسقاط « بالليل والنهار »
تحريف ، إذا كان المراد بها الآية القرآنية .

(٤) نوح ٨ :

(٣) الأعراف ٥٦ .

فذهب سيبويه وجمهور البصريين : إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق ،
أي : ساعياً وراكضاً ، ومُفاجئاً ، ومُسيراً ، ومُعَلِّناً ، وخائفين ، وطائعين ،
ومجاهراً ، ومصبوراً ، وكذا الباقي .

وقال بعضهم : هي مصادر على حذف مضاف ، أي : إتيان ركض ، وسير
عدو ، وليقاء فجأة .

وقيل : هي أحوال على حذف مضاف أي ذا سعي ، وذا فجأة .

وقيل ^(١) : هي مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة نوعية وعليه الكوفيون . وقيل :
هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدّر من لفظها ، وذلك الفعل هو الحال ، أي أتيت أركض
ركضاً ، وعليه الأخفش والمبرد .

وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب ،
ولا يقاس عليه غيره ، فلا يقال : جاء زيد بكاءً ولا ضحك زيد انكاءً ^(٢) .

وشذّ المبرد ، فقال : يجوز القياس . واختلف النقل عنه ، فنقل عنه قوم : أنه
أجاز ذلك مطلقاً ، ونقل عنه آخرون أنه أجازَه فيما هو نوع الفعل نحو : أتيت سرعة .
ويستثنى ثلاثة أنواع جوّزوا القياس فيها :

الأوّل : ما وقع بعد خبر قرن بأل الدالة على الكمال نحو : أنت الرّجل عِلْماً ،
أي الكامل في حال علم ، فيقال : أنت الرّجل أدباً ، ونُبلاً ، وحِلْماً .

قال أبو حيّان : وعندي أن النصب في هذا على التمييز كأنه قال : أنت الكامل
من حيثُ العِلْم ، لأن اطلاق الرجل بمعنى الكامل معروف ، والأصل : أنت الكامل
عِلْماً .

(١) من قوله : « وقيل : هي مفاعيل مطلقة » إلى قوله : « وقيل : هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدّر »
سقط من أ .

(٢) في أ : « ولا أجبتك وزيداً بكاءً » تحريف وفي ط : « ولا ضحك زيد بكاءً » تحريف صوابه من ب :

الثاني : ما وقع بعد خبر يُشَبَّهُ به مبتدؤه نحو : أنت زهيرٌ شِعْراً ، فيقال : أنت حاتمٌ جوداً ، والأحنف حِلْماً^(١) ، ويوسفُ حُسْناً .

قال أبو حيان : والتمييز فيه أظهر أيضاً ، وقد نصّوا على أنه تمييز في [٢٣٩] قولك : زيدٌ القمرُ حُسْناً ، وثوبك السلق^(٢) خُضْرَةً .

الثالث : ما وقع بعد أما نحو : أما عِلْماً فعالمٌ ، والأصل فيه : أن رجلاً وُصِفَ عنده شخصٌ بعِلْمٍ وغيره ، فقال الرجل للواصف : أما عِلْماً فعالمٌ ، يريد : مهما يُذَكَّرُ إنسانٌ في حَمالِ عِلْمٍ فالذي وصفت عالمٌ كأنه مُذَكَّرٌ ما وُصِفَتْ به من غيرِ العِلْمِ ، فالناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف ، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط ، ويقال : قياساً عليه : أما سِمَةً فسيمٌ ، وأما نُبْلاً فنبيلٌ .

وذهب بعضهم^(٣) : إلى أن نصبَ « عالمٌ » في هذا المثال على أنه متعول به بفعل الشرط المقدّر ، فيقدّر متعدياً على حسب المعنى ، فكأنه قال : مهما تذكّرُ عِلْماً فالذي وصف عالم .

وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره السيرافي وابن مالك ، قال : لأنه لا يَخْرُجُ منه شيءٌ عن أصله إذ الحكم عليه بالحالية فيه إخراج المصدر عن أصله ، ووضع موضع اسم الفاعل ، ولأنه ورد فيما ليس مصدرأ ، سمع : أما قُرَيْشاً فأنا أفضَلُها ، وأما العبيد فذو عبيد .

وذهب الأخفش : إلى أنه متعولٌ مطلقٌ مؤكدٌ لناصبه ، وهو « عالمٌ » المؤخّر ،

(١) ب : « والأحنف عِلْماً » تحريف . صوابه من ب ، ط لأن الأحنف ضرب به المثل في الحِلْمِ لا في العِلْمِ . وفي أ : « ومعاوية حِلْماً » مكان : « الأحنف » .

(٢) السلق - نبات معروف . وفي أ : « تربك ألبق حضرة » تحريف :

(٣) في أ : « وقيل ، مكان : « وذهب بعضهم » :

والتقدير : مهما يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فالْمَذْكُورُ عَلِيمٌ عِلْمًا . فلزم تقديمه كما لزم تقديم المفعول في : « فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ » ^(١) . والأصل : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَالْيَتِيمَ لَا تَقْهَرْ .

ورفعُ المصدر الواقع بعد أمّا جائر في لغة نعيم ، قالوا : أمّا علماً فعالمٌ مع ترجيحهم النصب .

فإن وقع بعد « أمّا » معرفة ، فالأرجح عند الحجازيين رفعه ، وأوجه بنو نعيم نحو : أمّا العليمُ فعالمٌ ، أي فهو عالمٌ ويمجوز نصبه أيضاً في لغة الحجاز .

ووجهُ سيبويه بأنه مفعول له ، لتعذر الحال بالتعريف والمصدر ، لأنه مؤكد ، والمؤكد لا يكون معرفة .

وذهب الأخفش : إلى أنه مفعول مطلق ، والكوفيون ومن وافقهم : إلى أنه مفعول به كالقولين في المُتَكَّر ^(٢) .

ومذهب سيبويه : أنْ أنْ والفعل ، وإن قدرت بمصدر لا يجوز أن تقع حالاً ، لأنَّ العرب أجرتها مُجَرَّي المعارف في باب الإخبار بكان ، ولأنَّ أنْ للاستقبال ، والمستقبل ^(٣) لا يكون حالاً .

وأجازه ابن جنيّ وخرّج عليه قوله :

٩٣٠ - وقالوا لها لا تُنكِحيه فإنّه لأوّل نصلٍ أنْ يلاقي مَجْمَعاً ^(٤)

[تنكير الحال]

(ص) : مسألة : يجب تنكيره ، وثالثها : لا ، إن كان فيه معنى الشرط ، وورد

(١) سورة الضحى ٩ . (٢) أ : « في المنكور » .

(٣) ط : « والمستقل » تحريف .

(٤) لتأبط شراً . انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٩ : ٢ .

باللآم والإضافة ، وعَلَمًا فمؤول . ومنه العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً ^(١) لضمير سابق ، وتجعله بنو تميم توكيداً ، وكذا مركبة في الأصح . والأصح أن « وحده » موضع مصدر حال . وقيل : مصدرٌ بحذف الزيادة . وقيل : مِن : وحد . وقيل : لا فعل له ، وقيل : نصب ظرفاً ، وقيل : بمضمر .

(ش) : يجب في الحال التنكير ، لأنها خبر في المعنى ، ولثلاث يتوهم كونها نعتاً عند نصب صاحبها ، أو خفاء إعرابها ، هذا مذهب الجمهور .

وجوز يونس والبغداديون تعريفها نحو : جاء زيدُ الرَّاكِبَ قياساً على الخبر ، وعلى ما سمع من ذلك .

وقال الكوفيون : إذا كان في الحال ^(٢) معنى الشرطِ جاز أن يأتي على صورة المعرفة ، وهي مع ذلك نكرة نحو : عبدُ الله المحسنِ أفضلُ منه المُسيءُ ، التقدير : إذا أحسنَ أفضل منه إذا أساء . وأنت زيداً ^(٣) أشهر منك عمراً أي : إذا سميت . وسمع : لذو الرمة ذَا الرمة أشهر منه غيلان ^(٤) .

فإن لم يكن فيها معنى الشرط لم يجوز أن تأتي معرفة في اللفظ نحو : جاء زيدُ الرَّاكِبَ ^(٥) . والأولون ، قالوا : المنصوب في الأول بتقدير : إذا كان ، وفي الآخرَيْن بفِعْل التسمية .

وورد عن العرب أحوال مقترنة باللام كقولهم : مررت بهم الجماء الغفير ^(٦)

(١) ط فقط : « مضاف » بالرفع .

(٢) أ : « إذا كان في الفعل » تحريف .

(٣) ط : « وأنت زيد » بالرفع تحريف .

(٤) غيلان اسم ذي الرمة . انظر اللسان (غيل) . وفي أ : « عيلان » بالعين المهملة تحريف :

(٥) إذ لا يصح : جاء زيدٌ إن ركب .

(٦) أ فقط : « مررت بهم الحم الغفير » .

• فأرسلها العراك ^(١) .

وادخلوا الأولَ فالأولَ ، وقرىء : « ليخْرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ » ^(٢) وهي مؤولة على زيادة اللام .

وورد أيضاً أحوال مضافة نحو : « تفرّقوا أبادي سباً » ^(٣) ، فأول بتقدير : « مثل » أو « تبدّأ لا بقاء معه » ، وطلبته جهدي وطاقتي ووحدتي ، فأول بتقدير جاهداً ، ومُطيقاً ، ومنفرداً . ورجع عَوْدُهُ على بَدَنِهِ ، أي : عائداً ^(٤) .

ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً إلى ضمير ما تقدم نحو : مررت بهم ثلاثتهم أو خمستهم ، أو عشرتهم ، وتأويله عند سيبويه : أنه في موضع مصدر ، وضع موضع الحال ، أي مثلثاً أو مُحْصَماً لهم .

وبنو تميم يتبعون ذلك لما قبله في الإعراب تأكيداً ، فعلى هذا يقدر بـ « جميعهم » ، وعلى الأول بـ « جميعاً » .

وهل يجري ذلك في مركب العدد ؟ قيل : لا ، والصحيح : الجواز ، فيقال : جاء القوم خمسة عشرهم ، والنسوة خمسة عشرهن بالنصب .

(١) قطعة من بيت للبيد . والبيت بتمامه :

فأرسلها العراك ولم يدُذْها ولم يُخْفَقْ على نَحْصِ الدُّخَالِ

من الشواهد التي أغفلها الدرر . انظر ديوان لبيد ٨٦ ، والخزائن ١ : ٥٢٤ ، وابن يعيش ٢ : ٦٢ . وفي النسخ الثلاث : « وأرسلها العراك » .

(٢) سورة المنافقون ٨ .

(٣) هذا مثل . ويروى : « أيدي سباً » . قال ابن هشام : وإنما سكنت الياء مع أنها منصوبة لتقلها بالتركيب والإعلال كما في معد يكرب ، انظر المغني ، مبحث « إذا » .

(٤) « أي عائداً » سقطت من أ .

وورد أيضاً من الحال ما هو عَلم ، قالوا : جاءت الخيلُ بَدَادٍ ، وبداد علم جنس ، فأوّل بمتبدّدة^(١) .

وفي « وحده » مذاهب : قال سيويو والخليل : هو [٢٤٠] اسمٌ موضوع موضع المصدر ، الموضوع موضع الحال ، كأنه قال : إبحاداً ، وإبحاداً موضع مُوحّداً^(٢) في المُتعدّي ، ومتوحّداً في اللازم .

وقال قوم : إنه مصدر على حذف حروف الزيادة من إبحاد واقع موقع الحال . وقال آخرون : انه مصدر لم يلفظ له بفعل كالأخوة . وقيل : إنه مصدر بلا حذف ، لأنه سمع : وَحِدَ يَحِدُ^(٣) . وقال يونس وهشام : إنه منصوب انتصاب الظرف ، فيجري مجرى « عنده » .

والأصل في جاء زيدٌ وَحْدَهُ : على وحده ، حُذِفَ الجارة ، ونصب على الظرف . وسمع : جَلَسَا عَلَى وَحْدَيْهِمَا^(٤) .

والتقدير في : زيد وحده : زيد موضع التّفَرّد ، وهذا المثال مسموع ، وهو أقوى دليل على ظرفيته حيث جعلوه خبراً لا حالاً ، إذ لا يجوز : زيد جالساً . وقيل : إنه في زيد وحده منصوب بفعلٍ مُضمَر ، أي وَحِدَ وَحْدَهُ ، كما قالوا : زيدٌ إقبالاً وإدباراً أي : يُقبِل ، ويُدْبِر .

(ص) : مسألة : لا يجيء من نكرة غالباً إلاّ بمسوّغ ابتداءً . قال أبو حيّان :

(١) ط : « موحوداً » .

(٢) وَحِدَ : كَعَلِمَ ، وَوَحِدَ كَكَرُمَ ، انظر اللسان (وحد) .

(٣) ط : « وحدتهما » تحريف . صوابه في اللسان ، وأ ، ب . وفي اللسان (وحد) « وجلسا على وحدتهما » .

ودونه قياساً . وقيل : يختصّ بالوصف . وشرط بعضهم الوصف بوصفين ما لم
يقدّم ، أو يكن جملة بالواو . والأصح أنه في نحو : فيها قائماً رجلٌ من المبتدأ ، لا
ضمير الظرف .

ويجيء من المضاف إليه ^(١) معموله . قال الأخفش وابن مالك : أو جزؤه أو
كجزئيه . وبعضهم مطلقاً .

وفي مجيئه من المنادي : ثالثها يجوز مؤكدة ، لا مبيّنة .

[صاحب الحال]

(ش) : لما كانت الحالُ خبراً في المعنى ، وصاحبها مُخْبِراً عنه أشبه المبتدأ
فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالباً إلاّ بمسوّغ من مسوّغات الابتداء بها . ومن النادر
قولهم : « عليه مائة بيضاً » ، و « فيها رجلٌ قائماً » . واختار أبو حيان : مجيء الحال
من النكرة بلا مسوّغ كثيراً قياساً ، ونقله عن سيويه ، وإن كان دون الإتيان في
القوة ^(٢) .

ومن المسوّغات : التثني كقوله تعالى : « وما أهلكنا من قريةٍ إلاّ ولها
كِتَابٌ معلوم » ^(٣) .

والنهي نحو :

٩٣٢ - لا يَرَكَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ ^(٤)

(١) « إليه » سقطت من ط .

(٢) أ : « العزة » مكان : « القوة » تحريف .

(٣) سورة الحجر ٤ وقد سقطت من ط كلمة : « معلوم » .

(٤) لقطريّ بن الفجاءة من شواهد : الأشموني ٢ : ١٧٥ ، وابن عقيل ١ : ٢١٦ .

والاستفهام : نحو :

٩٣٣ - • يا صَاحَ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى ^(١) .

والوصف نحو : « فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا » ^(٢) . وبالأية رُدَّ على مَنْ قَالَ : إنه لا يجوز إلا أن تكون التكررة موصوفة بوصفين .

والإضافة : نحو : « فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ » ^(٣) ، « وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا » ^(٤) .

والعمل نحو : مررت بضارب هيندا قائماً . وقيل : لا يجوز في غير الموصوف إلا سماعاً .

فإن قدّم الحال على صاحبه التكررة جاز ، وإن لم يكن له مسوغ ^(٥) تخلصاً من تقدّم الوصف نحو : هذا قائماً رجلاً .

وكذا إن كان جملة مقرونة بالواو نحو : « أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا » ^(٦) .

٩٣٤ - • مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يُسْتَشْفِعُونَ بِي ^(٧) .

(١) لرجل من طيء لا يعلم اسمه . وعجزه :

• لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ٢١٦ ، والأشموني ٢ : ١٧٦ وفي ط « فیری » بالياء تحريف صوابه في أ ، ب والدرر وكتب الشواهد .

(٢) سورة الدخان ٤ ، ٥ . (٣) سورة فصلت ١٠ .

(٤) سورة الأنعام ١١١ .

(٥) ب : « وإن لم يكن مسوغ » بإسقاط : له . ط : « وإن لم يكن مسموع » تحريف .

(٦) سورة البقرة ٢٥٩ وقد سقطت : « على عروشها » من أ ، ب .

(٧) لمجنون ليلي ، وعجزه :

= • فهل إلى لبلى الغداة شفيعُ .

وظاهر كلام سيويه : أنّ صاحب الحال في نحو : « فيها ^(١) قائماً رجلٌ » ، هو المبتدأ ، وصححه ابن مالك .

وذهب قومٌ : إلى أن صاحبه الضمير المستكين في الخبر بناءً على أنّه لا يكون إلّا من الفاعل والمفعول .

وزعم ابن خروف : أنّ الخبر إذا كان ظرفاً ، أو مجروراً لا ضمير فيه عند سيويه والفرّاء إلّا إذا تأخر ، وأمّا إذا تقدّم فلا ضمير فيه ، لأنه لو كان لحاز أن يؤكّد ، ويعطف عليه ، ويبدل منه ، كما يفعل ذلك مع المتأخّر .

وحقّ صاحب الحال ألاّ يكون مجروراً بالإضافة ، كما لا يكون صاحب الخبر ، لأنّ المضاف إليه مكتملٌ للمضاف ، وواقعٌ منه موقع التنوين .

فإن كان المضاف بمعنى الفعل حسنَ جعلُ المضاف إليه صاحبَ حال ، لأنه في المعنى فاعل أو مفعول نحو : « إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً » ^(٢) . وعرفتُ قيامَ زيدٍ مُسرِعاً .

وجوّز بعض البصريين ، وصاحب « البسيط » مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً ، وخرجوا عليه : « أنّ دابرَ هؤلاءٍ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ » ^(٣) ، وقوله :

• حَلَقُ الحَديدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ ^(٤) •

— ٩٣٥ —

= ديوانه ١٩١ ، والسيوطي في شرح شواهد المغني ٨٤٢ يذكر أنه لقيس بن ذريح ، وعجزه في روايته :
• فهِلْ لِي إِلَى لُبْنَى الْعُدَاةِ شَفِيعٌ •

(١) « فيها » سقطت من أ .

(٢) سورة الحجر ٦٦ .

(٣) سورة يونس ٤ .

(٤) لزيد الفوارس : صدره :

• عَوِذٌ وَبُهِتَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ •

الخزانة ١ : ٥١٥ ، وأما ابن الشجري ١ : ١٦٧ ، ٢ : ٣٢٧ .

وجوّزه الأخفش وابن مالك ان كان المضافُ جُزْأً ما أضيف إليه ، أو مثل جُزْئِهِ نحو : « مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غُلٍّ إِخْوَانًا »^(١) . « مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا »^(٢) ، لأنه لو استغني به عن المضاف ، وقيل : وَنَزَعْنَا^(٣) مَا فِيهِمْ إِخْوَانًا . وَاتَّبَعَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا لَصَحَّ .

ورده أبو حيان وقال : إن النصب في « إخواناً » على المدح ، و « حنيفاً » حال من « مِلَّة » بمعنى دينٍ ، أو من الضمير في « اتَّبَعَ » . قال : وإنما لم يجز الحال من المضاف إليه لما تقرر من أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وعامل المضاف إليه اللام ، أو الإضافة وكلاهما لا يصلح أن يعمل في الحال . وفي مجيء الحال من المنادى مذاهب^(٤) .

[تقديم الحال على صاحبه]

(ص) : ويقدم على صاحبه ، لا مجرور بإضافة ، وقيل : إلا بوصف ولا منصوب بكأن ، وليت ، ولعلّ ، وفعل تعجّب [٢٤١] ولا ضمير متصل بصلة أل أو حرف . ويجب إن أضيف لضمير ملابسه . قيل : أو قُرنَ بالإلّا . ومنعه البصريون

(١) سورة الحجر ٤٧ .

(٢) سورة النساء ١٢٥ .

(٣) « ونزعنا » سقطت من أ .

(٤) في أ : « بعد مذاهب » بياض . وفي ب : بياض مشار إليه : بـ « كذا » وليس في ط إشارة إلى هذا البياض وأسلوب النصّ يشير إلى أن النصّ ناقص . وفي الأشموني ٢ : ١٨٠ عند حديثه عن العامل المعنوي في الحال علق الصّبّان على ذلك بقوله : « والعوامل المتضمنة ما ذكره عشرة ، ذكر المصنف والشارح منها تسعة ، وأسقطا النداء نحو :

• يَا أَيُّهَا الرَّبُّعُ مَبْكِيًّا بِسَاحَتِهِ •

لما في مجيء الحال من المنادى من الخلاف ، فقد منعه بعضهم ، وإن كان في الأصح كما في جامع ابن هشام الجواز .

على مجرور بغير زائد . وثالثها : إلا الضمير والفعلية . والكوفية على ظاهر مرفوع آخر رافعه ، ومنصوب . وقيل : إلا الفعلية .

(ش) : الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر . ويجوز تقديمها عليه ، كما يجوز فيه سواء كان مرفوعاً كقوله :

٩٣٦ - فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدٍهَا صَوَّبُ الْغَمَامِ ، وَدَيْمَةٌ تَهْمِي^(١)
أم منصوباً كقوله :

٩٣٧ - وَصَلْتُ وَلَمْ أَضِرْ مُسِينُ أَسْرَتِي .^(٢)

أم مجروراً بحرف زائد نحو : ما جاء عاقلاً من أحدٍ ، وكفى مُعيناً يزيد . أو أصليّ نحو : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ »^(٣) ، هذا هو الأصح في الجميع . أما المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه : كعرفتُ قيامَ هندٍ مُسرَّعةً ، فلا يقدّم « مسرعة » على « هند » ، لثلاثٍ يفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا على « قيام » الذي هو المضاف ، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلّة من الموصول ، فلا يقدّم عليه شيء من معمولاته .

وسواء كانت الإضافة محضة كالمثال ، أم غير محضة نحو : هذا شارب السويق ملتوناً الآن أو غداً كما قال ابن هشام في « الجامع » : إنه الأصح .

وأجاز ابن مالك في الثاني : تقديم الحال على المضاف ، لأن الإضافة في نية الانفصال . كذا ذكره في « شرح التسهيل » ، لكنه نقل ذلك في « شرح العمدة » عن بعض النحويين ، وقال : المنع عندي أولى .

(١) لطرفة بن العبد . ديوانه ١٢١ ، وروايته : « بلادك » مكان : « ديارك » .

(٢) في الدرر ١ : ٢٠١ : ليس له تنمة ولا قائل معروف . وفي أ : « مسين أموال » .

(٣) سورة سبأ ٢٨ .

ومنع أكثر النحويين ، منهم البصريين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد ، سواء كان ظاهراً أو ضميراً ، فمنعوا : مررت ضاحكةً بهند ، ومررت ضاحكاً بك ، وتأولوا الآية بأن « كاقّة » حال من الكاف ، وعلّوا المنع بأن تعلق العامل بالحال ثانٍ ^(١) لتعلقه بصاحبه ، فحقه إذا تعدّى لصاحبه بواسطة أن يتعدّى إليه بتلك الوسطة ، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل ، وأن فعلاً واحداً لا يتعدّى بحرف واحدٍ إلى شيئين ، فجعلوا عوضاً من الإشارك في الوسطة التزام التأخير ، وبأن حال المجرور بحرف شبيه بحال عميل فيه حرف جر مضمّن معنى الاستقرار نحو : زيدٌ في الدار مُتَكَيِّئاً ، فكما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجرّ في مثل هذا لا يقدم عليه هنا .

وجوز الكوفية التقديم إن كان صاحب الحال ضميراً أو ظاهراً ، والحال فعل نحو : مررت تضحك بهند ، ومنعوه إذا كان ظاهراً وهي اسم .

ونقل ابن الأنباري الإجماع على المنع حيثئذ ، وليس كذلك ، فقد قال بالحواز مطلقاً : الفارسيّ ، وابن كيسان ، وابن بُرْهَان ، وصحّحه ابن مالك .

ومنع الكوفيون التقديم على المرفوع الظاهر المؤخر رافعاً ، فلا يجيزون : مسرعاً قام زيد . ويجيزون : قام مسرعاً زيدٌ ، لتقدم الرفع .

ومنع الكوفيون أيضاً التقديم على المنصوب الظاهر ، سواء كان الحال اسماً ، أو فعلاً ، فلا يجيزون : لقيت راكبةً هنداً ، ولا لقيت تركب هنداً ، وعلّوه بأنه يوهّم كون الاسم مفعولاً ، وما بعده بدل منه .

وجوزّه بعضهم إذا كانت الحال فعلاً لا اسماً ، لانقضاء توهم المفعوليّة ، إذ لا يتسلط الفعل على الفعل تسلط المفعول به .

(١) أ : « ص » مكان : « ثان » تحريف . و « ثان » أي تابع لتعلقه بصاحبه في ذلك : « انظر الصّبيان

وفي « شرح العمدة » لابن مالك : ومما يمتنع فيه تقديمُ الحال على صاحبها أن يكون منصوباً بكان : أو لَبِثْتُ ، أو لَعَلَّ ، أو فعل تعجب ، أو اتصل بصلة « أل » نحو : القاصِدُكَ سائلاً زيدٌ ، أو اتصل بفعل موصول به حرف نحو : أعجبتني أن ضربت زيداً مؤدباً ، ولم يتعرض لذلك في « التسهيل » .

وقد يعرض للحال ما يوجب تقديمها على صاحبها كإضافته إلى ضمير ملابستها نحو : جاء زائرٌ أهندٌ أخوها ^(١) ، وجاء منقاداً لعمره صاحبه .

وجعل قَوْمٌ من ذلك اقتيرانَ صاحبِ الحالِ بإلّا نحو : ما قدِمَ مُسرِعاً إلّا زيدٌ .

[تقديم الحال على عامله]

(ص) : وعلى عامله . وثالثها يمنع في نحو : راكباً زيدٌ جاء . ورابعها : إن كانت من ظاهر . وفي المؤكدة خلاف المصدر . ويمتنع إن كان العامل فعلاً غير متصرف ، أو صلة لأل ، أو حرفاً ^(٢) أو مصدرأ . قال ابن مالك : أو نعتاً ، أو أفعلاً تفضيل ، أو اتصل بلام ابتداء ، أو قسم ، أو أفهم تشبيهاً خِلَافاً للكسائي ، أو ضُمَّنَ معنى الفعل ، لا حروفه ، كإشارة ، وتنبيه ، وتمنُّ ، وترجُّ أو قرن الحال بالواو . وثالثها : يجوز إن كان فعلاً .

(ش) : في تقديم الحال على عاملها مذاهب :

أحدها : المنع مطلقاً ، وعليه الجرمي تشبيهاً بالتمييز .

والثاني : الجواز [٢٤٢] مطلقاً إلّا ما يأتي استثناءه ، وهو الأصح ، وعليه الجمهور

(١) أ : « جاء زائر أجراها » تحريف ، ب : « جاء زائر هند أخوها » تحريف أيضاً صوابهما في ط .

(٢) ب ، ط : « أو حرف » بالرفع .

قياساً على المفعول به ، والظرف .

والفرق بينه وبين التمييز أن الحال يقتضيها الفعل بوجه ، فقدّمت كما تقدّم سائر الفضلات ، وقد ورد به السماع ، قال تعالى : « خُشَعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ »^(١) . وسواء كانت الحال مصدراً أم غيره ، مؤكدة أم غير مؤكدة . وفي المؤكدة خلاف كالخلاف في المصدر المؤكدة .

ومنع الأخفش : راكباً زيدٌ جاء ، لبعدها عن العامل ، وهذا هو المذهب الثالث . والرابع : وعليه الكوفيون : إن كانت الحال من مرفوع ظاهر تأخّرت وتوسّطت ، والرافع قبلها ، ولم يتقدم على الرافع والمرفوع معاً ، فلا يجوز : راكباً جاء زيدٌ ، لأنها عندهم في معنى الشرط فيؤول إلى تقديم المضمّر على الظاهر لفظاً ورُتبةً .

وإن كانت من مرفوع مُضمّرٍ جاز تأخيرها ، وتوسيطها ، وتقديمها على الرافع والمرفوع معاً نحو : قائماً في الدار أنت ، وراكباً جئت . وإن كانت من منصوب ظاهر ، أو مجرورٍ ظاهر لم يجوز تقديمها كالمرفوع ولا توسّطها حذراً من توهّم المفعول . أو مضمّر جاز التقديم نحو : ضاحكاً لقيتني هند ، وضاحكاً مرت بي هند .

[صور لا يجوز فيها تقديم الحال على عاملها]

وعلى الأصح يستثنى صُور لا يجوز فيها التقديم :
منها : أن يكون العاملُ فعلاً غير متصرف نحو : ما أحسنَ هنداً^(٢) متجرّدةً ،

(١) سورة القمر ٧ ، وفي أ ، ب : « خاشعاً أبصارهم يخرجون » وهي قراءة صحيحة لأنه قرأ بها أبو عمر وحزمة والكسائي . انظر كتاب السبع في القراءات لابن مجاهد ٦١٨ ، والحجة لابن خالويه ٣١٠ وفي ط : « خاشعة أبصارهم يخرجون » تحريف .

(٢) ب : « ما أحسن هند » بالرفع ، تحريف .

فلا يقال : متجردةً ما أحسن هنداً . أو صفةٌ غير مَحْضَةٍ^(١) .

أو صلة لأل نحو : الجائي مسرعاً زيد . فلا يجوز أل مسرعاً جاءني زيدٌ بخلاف صلة غيرها ، فيقال : مَنْ الذي خائفاً جاء .

أو صلة لحرف مصدرِي نحو : يعجبني أن يقوم زيدٌ مسرعاً ، فلا يجوز أن مُسرعاً يقوم زيد .

أو مصدرأ نحو : يعجبني ركوب الفرس مُسرجاً . أو نعتاً نحو : مررت برجل ذاهبةٍ فرسهُ مكسوراً سرجها ، فلا يقال : برجلٍ مكسوراً سرجها ذاهبةٍ فرسهُ ، كذا قاله ابن مالك .

وقال أبو حيان : إنه غفلةٌ منه ، ونصوص التحويين على جواز تقديم معمول النعت عليه من مفعول به ، وحالٍ ، وظرفٍ ، ومصدرٍ ونحوها ، وإنما منعوا تقديم الم معمول على المنعوت ، لا على النعت العامل فيه ، فيجوز في : مررت برجل يركب الفرس مُسرجاً : مررت برجل مسرجاً يركب الفرس ، ولا يجوز : مررت مسرجاً برجل يركب الفرس . قال : وأمّا المثال الذي ذكره^(٢) فلم يمتنع فيه تقديم : « مكسوراً سرجها » من جهة أن العامل في « مكسوراً » النعت بل من جهة تقديم المضر على ما يفسره .

وقد نصّ التحويون على منع تقديم المضر في هذه المسألة ، وما أشبهها ، وأنه مما يلزم فيه تأخير الحال ، إذ ليس من المواضع التي يفسر فيها المضر ما بعده .

ومن الصُّور المستثناة : أن يكون العامل أفعِل التفضيل نحو : زيدٌ أكفؤهم^(٣)

(١) أ : « غير مختصة » ، تحريف . انظر الأشموني ٢ : ١٨٠ .

(٢) في أ : « وأمّا المثال الذي تقدّم » .

(٣) في النسخ الثلاث : « زيد أكفاهم ناصراً » تحريف .

ناصرًا ، لاختطاطه عن درجة اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، فأشبه الجوامد .

أو متصلًا بلام الابتداء ، أو لام القسم نحو : لأصْبِرُ مُحْتَسِبًا ، واللهِ لأَقُومَنَّ طَائِعًا .
أو مفهم تشبيهه نحو : زيدٌ مثلك شجاعاً ، وزيدٌ زهير شعرًا ، وزيدٌ الشمسُ طالعةٌ . والمنع في هذه الصورة مذهب البصريين .

وأجاز الكسائي التقديم ، فقال : زيد شجاعاً مثلك ، وزيدٌ طالعةُ الشمسُ .
ومنها : أن يكون العامل غير فعل ، ولا وصف فيه معنى الفعل وحروفه ، وهو الجامد المتضمن معنى مشتق كأمّا في مثل : أمّا علماً فعالمٌ أو اسم الإشارة ^(١) « وحروف » ^(٢) التنبيه نحو : هذا زيدٌ قائماً ، يجوز كون العامل في الحال حرف التنبيه ، وأن يكون الإشارة ، فعلى تقدير الأول يجوز ها قائماً ذا زيدٌ ، ولا يجوز على تقدير ^(٣) الثاني .

وكحرف التمني ، وهو ليت ، والترجّي ، وهو لعلّ .

ومنها : أن يكون الحال جملةً معها الواو ، نحو : جاء زيد والشمسُ طالعةٌ ، فلا يجوز : والشمسُ طالعةٌ جاء زيدٌ ، وأجازه الكسائي والفرّاء ، وهشام مطلقاً .
وأجازه بعضهم إذا كان العاملُ فعلاً .

[عامل الحال إذا كان : أفعال التفضيل]

(ص) : واغفر ، بل وجب على الأصحّ توسّط أفعال بين حالين ، وإنما يجيئان معه لمختلفيّ حالٍ ، أو ذات ، والأصحّ أنه يعمل فيهما .

(ش) : كان القياس إذا كان العامل أفعال التفضيل ، واقتضى حالين أن يتأخر

(١) أ : « أو اسم إشارة » بدون « أل » .

(٢) ط فقط : « وحرف التنبيه » .

(٣) كلمة : « تقدير » سقطت من أ .

الحالان عنه ، لأنه إذا كان يقتضي حالاً واحدة وجب تأخيرها عنه .

ولا ينتصب مع أفعال التفضيل إلاّ المختلف الذات مختلف الحالين ^(١) نحو : زيدٌ مفرداً أنفع من عمرو معاناً ، أو متفقاً الحال ^(٢) نحو : زيدٌ مفرداً أنفع من عمرو مفرداً .

أو إلاّ المتحدّ الذات ، مُختلفِ الحالين نحو : هذا بُسراً أطيبُ منه رطباً ، وزيد قائماً أخطبُ منه قاعداً .

واختلّف في العامل ^(٣) في هذين الحالين ، فالأصحّ أنه [٢٤٣] أفعال التفضيل « فَبُسْراً » ^(٤) حال من الضمير المستكنّ في « أَطْيَبَ » ، و « رُطْباً » حال من ضمير « منه » والعامل فيهما « أَطْيَبَ » .

وذهب المبرّد وطائفة : إلى أنّهما منصوبان على إضمار كان التامة صلة لـ « إذا » في الماضي ، و « إذا » في المستقبل ، وهما حالان من ضميرهما . وقيل : على ^(٥) إضمار « كان » ، و « يكون » الناقصة .

وعلى الحالة فالمسموع من كلام العرب توسط « أفعال » بين هذين الحالين ، فاقصر الجمهور على ما سُمِع فقالوا : لا يجوز تأخيرُهُما عن أفعال ، ولا تقديمهما عليه ، لأنّ القياس في أصل هذه المسألة المنع ، لولا أنّ السماع ورد بها ، إذ لا يعهد نصب « أفعال » فضلتين بدليل أنه لا ينصب مفعولين ، فلما وردت أجريت كما سمعت . ووجهه الزّجاج : بأنهم أرادوا أن يفصلوا بين المُفَضَّل والمُفَضَّل

(١) في أ ، ب ؛ « المختلفي الذات ، مختلفي الحالين » .

(٢) في أ ، ب : « أو متفقي الحال » .

(٣) « في العامل » سقط من أ .

(٤) أ : « فليس » مكان : « فبسراً » تحريف .

(٥) « على » سقطت من أ .

عليه ، لئلا يقع الالتباس ، ولا يعلم أيهما المفضل ، فلذا قدم المفضل ، وأخر المفضل عليه .

وأجاز بعض المغاربة تأخيرَ الحالين عن « أفعل » ^(١) بشرط أن يليه الحال الأولى مفصولة عنه من الثانية فيقال : هذا أطيب بSRاً منه رطباً . وزيدٌ أشجع أعزل ^(٢) من عمرو ذا سلاح .

قال أبو حيان : وهذا حسنٌ في القياس ، لكنه يحتاج إلى سماع ، أما التأخير على غير هذا الوجه نحو : هذا أطيب منه بSRاً رطباً أو التقديم نحو : هذا بSRاً منه رطباً أطيب ^(٣) فلا يجوز بإجماع .

[عامل الحال إذا كان ظرفاً]

(ص) : فإن كان العامل ظرفاً لم يقدم على الجملة . وثالثها : يجوز إن كان مثله ، وفي تقدمه عليه لا الجملة الأقوال . ورابعها : يجوز إن كانت من مضممر مرفوع . وقال ابن مالك : إن كانت مثله قيوياً وإلاّ ضعف ، فإن تأخر المبتدأ جاز اتفاقاً .

(ش) : إذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجروراً ، ففي جواز تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف والمجرور أقوال :

أحدها : وهو الأصح المنع مطلقاً ، وحكى فيه ابن طاهر الاتفاق ، فلا يقال : قائماً في الدار زيدٌ .

والثاني : الجواز ، وعليه الأخفش .

(١) « عن أفعل » سقطت من أ .

(٢) أ : « وأعزل » بالواو . تحريف .

(٣) في أ : « هذا بSRاً رطباً أطيب منه » . تحريف .

والثالث : وعليه ابن بُرْهان التفصيل بين أن يكون الحال أيضاً ظرفاً أو حرف جرّ ، فيجوز تقديمها نحو : « هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقَّ » ^(١) . فـ « هنالك » ظرف مكان ، وهو حال من ضمير « لله » الذي هو خبر « الولاية » ، والمنع في غير ذلك . وفي توسّطه بأن يقدم على العامل دون المبتدأ أقوال : أحدها : الجواز مطلقاً ، وصحّحه ابن مالك نحو : زيدٌ متَّكِئاً في الدَّارِ . وزيد عند هند في بستانها .

والثاني : المنع مطلقاً ، لضعف العامل ^(٢) ، وعليه الجمهور ، وصحّحه أبو حيان وردّ بالسّماع قال تعالى : « وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ » ^(٣) .

والثالث : الجواز إن كانت الحال أيضاً ظرفاً ، أو مجروراً ، والمنع في غير ذلك . والرابع : الجواز إذا كانت من مضمّر مرفوع نحو : أنت قائماً في الدَّارِ . والمنع إن كانت من ظاهر ، وعليه الكوفيّون .

واختار ^(٤) ابن مالك : أنه إن كانت الحال اسماً صريحاً ضعف التوسّط ، أو ظرفاً أو مجروراً جاز التوسط بقوة .

ومحلّ الخلاف ما إذا تقدّم المبتدأ ، وتأخّر الخبر ، فإن تأخّر المبتدأ وتقدّم الخبر جاز توسّط الحال بينهما بلا خلاف نحو : في الدَّارِ عندك زيدٌ ، وفي الدار قائماً زيدٌ .

[جواز جعل ما صلح للخبرية حالاً]

(ص) : وإن وقع ظرف واسم يصلحان للخبرية ، فإن تقدّم الظرف اختبر

(١) سورة الكهف ٤٤ .

(٢) « لضعف العامل » سقطت من أ .

(٣) سورة الزمر ٦٧ ، و « مطويات » بالكسر قراءة قرآنية . انظر « المعبري ٢ : ٢١٦ » .

(٤) ط : « واختاره ابن مالك » تحريف . صوابه في أ ، ب .

حالية الاسم ، وإلا فخبريته . وقال المبرّد : لا فرق . فإن تكرر مطلقاً رجّحت الحالية ، وأوجبها الكوفية . فإن كان ناقصاً فالخبرية مطلقاً خلافاً لهم ، أو تام وناقص ^(١) ، وبُدىء بأيّهما جازاً على الأصح .

(ش) : إذا ذكر مع المبتدأ اسمٌ وظرفٌ ^(٢) أو مجرورٌ ، وكلاهما صالحان للخبرية بأن حسنَ السكوت عليه جاز جعل كل منهما حالاً ، والآخر خبراً بلا خلاف ، لكن إن تقدّم الظرف أو المجرور على الاسم اختير عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم ، وخبرية الظرف نحو : فيها زيد قائماً ، لأنه من حيث تقديمه الأولى به أن يكون عُمدة ، لا فضلة ، فإن لم يقدم اختير عندهم خبرية الاسم نحو : زيدٌ في الدار قائمٌ . وقال المبرّد : التقديم والتأخير في هذا واحد .

فإن كرّر الظرف أو المجرور جاز الوجهان أيضاً . وحكم برُجحان حالية الاسم تقدّم الظرف أو تأخّر ^(٣) لنزول القرآن به ، قال تعالى : « وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَنَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ^(٤) » . « فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا ^(٥) » .

وادّعى الكوفيون : أن النصب مع التكرار لازم ، لأن القرآن نزل به ، لا بالرفع . وأجيب بأنه يدلّ على أنه أجود لا واجب ، على أنه قد قرئ [٢٤٤] في الآيتين : « خَالِدُونَ » ، و « خَالِدِينَ » .

فإن كان الظرف أو المجرور غيرَ مستغنى به تعيين خبرية الاسم ، وحالية

(١) ط : « أو ناقص » بأو صوابه في أ ، ب ، والشرح .

(٢) ط فقط : « أو ظرف » .

(٣) أ ، ب : « أو تأخّر تقديم الظرف » . تحريف .

(٤) سورة هود : ١٠٨ .

(٥) سورة الحشر ١٧ .

الظرف مطلقاً . تكرر أو لا نحو : فيك زيدٌ راغِبٌ^(١) . وزيدٌ راغِبٌ^(٢) فيك .

وأجاز الكوفيون : نصب « راغب » وشبهه على الحال .

وإن اجتمع^(٣) ظرفان : تامٌ وناقصٌ جاز الرفع والنصب في الاسم سواء بدأت بالتام نحو : إنَّ عبد الله في الدار بك واثقاً^(٤) أو واثقٌ ، أو بالناقص نحو : إن فيك عبد الله في الدار راغباً أو راغبٌ .

وأوجب الكوفيون الرفع في الصورتين . لأنك حين قدّمت ما هو من تمام الخبر . وصلته . وهو « بك » و « فيك » كأنك اخترت إخراج الاسم عن الحالية إلى الخبرية .

[مسائل حول عامل الحال]

(ص) : مسألة : اختلف هل يعمل فيه غيرُ عامل صاحبه . ومنع السهيليّ عمل الإشارة والتنبيه . وأبو حيان : لَبِثَ . وَلَعَلَّ . وبعضهم كان .

والأصح جواز تعدّده لمفرد . وغيره مُتَّفِقَيْنِ أولاً . ولا يجمعان إلا إن صلّح انفراد كُلٍّ بالموصوف^(٥) .

وقيل : يجوز في متضايفين . وفي التفريق يكون للأقرب . والمختار للأسبق ، ولا يفرد بعد « إمّا »^(٦) ونادر بعد « لا » .

(١) أ : « فيك زيد راغبك » تحريف .

(٢) « وزيد راغب » سقط من ب .

(٣) أ : « فإن كان ظرفان » مكان : « وإن اجتمع ظرفان » .

(٤) أ : « إن عبد الله فيك في الدار واثقاً » . تحريف .

(٥) ط فقط : « إلا إن صلح انفراده بالموصوف » . وانظر الشرح :

(٦) أ : « بعد إذا » تحريف ، صوابه في ب ، ط ، والشرح . وفي ط : « أمّا » بفتح الميمزة . تحريف .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : اختلف هل يعمل في الحال غير العامل في صاحبه ؟

فالجمهور : لا . كالصفة والموصوف .

وجوزّه ابن مالك بقيلة كالتمييز والمميز . والخبر والمخير عنه . وخرج عليه :
« إن هذه أمتكم أمة واحدة »^(١) . « فـ « أمتكم » صاحب الحال ، والعامل فيه
إن . وفي الحال الإشارة .

الثانية : تقدّم أن العوامل المعنوية تعمل في الحال كإشارة ونحوها .

ومنع السهيليّ عمل حرف التنبيه في الحال . فقال : « ها » حرف . ومعنى
الحروف لا يعمل في الظروف والأحوال .

قال : ولا يصحّ أن يعمل فيه اسم الإشارة . لأنه غير مشتق من لفظ الإشارة^(٢) .
ولا من غيرها . وإنما هو كالمضمر . ولا يعمل « هو » ، ولا « أنت » بما فيه من معنى
الإضمار في حال ولا ظرف .

والعامل في مثل : هذا زيد قائماً إنما هو : « انظر » مقدّرة دلّ عليها الإشارة ،
لأنك أشرت إلى المخاطب . لينظر .

وقال أبو حيّان : إنه قريب ، لأن فيه إبقاء العمل للفعل إلاّ أن فيه تقدير عامل
لم يلفظ به قطّ ، ثم صرح باختياره ، واختاره أيضاً صاحب البسيط^(٣) .

وقال أبو حيّان : الصحيح أيضاً أنّ « ليت » و « لعل » ، وباقي الحروف لا تعمل
في الحال . ولا الظرف . ولا يتعلّق بها حرف جرّ إلاّ « كان » ، و « كاف »^(٤) التشبيه .

(١) سورة الأنبياء ٩٢ . (٢) « الإشارة » سقطت من أ :

(٣) أ : « ابن صاحب البسيط » بزيادة : « ابن » . تحريف .

(٤) أ : « وحرف التشبيه » .

ومنع بعضهم عمل « كان » أيضاً في الحال . نقله صاحب البسيط .

الثالثة : يجوز تعدّد الحال كالجبر والنعت . سواء كان صاحب الحال ^(١) واحداً نحو : جاء زيدٌ راكباً مسرعاً أم متعدداً . وسواء في التعدّد اتفاق اعرابه نحو : جاء زيد وعمر ومُسرعَيْن أم اختلف نحو : لقي زيدٌ عمرًا صاحكين . هذا هو الأصح . ومذهب الجمهور .

وزعم جماعة منهم الفارسي وابن عُصفور : أن الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظرف . واستثنى أفعل التفضيل . فإنه يعمل في حالين كما تقدّم . وخرجوا المنصوب ثانياً ^(٢) على أنه صفة للحال . أو حال من الضمير المستكنّ فيه . ونسب أبو حيان هذا القول إلى كثير من المحقّقين .

وعلى الأول لا يجمع الحالان حتى يصلح افراد كلّ وصفٍ بالموصوف . فإن اختلفا في هذا المعنى لم يجمعا .

وأجاز الكسائي وهشام : أن تجيء الحال مجموعة من مضاف . ومضاف إليه نحو : لقيتُ صاحبَ الناقة طليحين . على أن طليحين حال من الصاحب والناقة .

وتخرجه عندنا على أنه حال من صاحب الناقة ومن المعطوف المقدّر . أي والناقة . لأن الحال كالجبر ، والمضاف إليه لم يقصد الإخبار عنه . إنما الإخبار عن المضاف .

وإن تعدّد ذو الحال ، وتفرّق الحالان نحو : لقيتُ زيدا مُصعِداً مُنحدراً حمل الحال الأول على الاسم الثاني ، لأنه يليه . والحال الثاني على الاسم الأول ، فـ « مُصعِداً » لزيد و « منحدراً » للناقة . كذا قالوه . ووجهه بأن فيه اتصال أحد

(١) « الحال » سقطت من أ .

(٢) أ : « الثاني » بآل :

الحالين بصاحبه ^(١) ، وعود ما فيه من ضمير إلى أقرب مذكور ، واغترف انتقال الثاني ، وعود ضميره على الأبعد ، إذ لا يستطاع غير ذلك . ويجوز عكس هذا مع أمن اللبس ، فإن خيف تعيّن المذكور أولاً .

وفي « التمهيد » العرب تجعل ما تقدّم من الحالين للفاعل الذي هو متقدّم ، وما تأخّر للمفعول ، ولو جعلت الآخر ^(٢) للأول لحاز ما لم يلبس . قال أبو حيّان : وهذا الذي ذكره صاحب « التمهيد » مخالف لما قرّر غيره .

قلت : وهو المختار عندي ، ومنه قوله :

٩٣٨ - خرجتُ بها أمشي تجرُّ ورائنا على أثرينا ذيل مرطٍ مرحلٍ ^(٣) [٢٤٥]

فـ « أمشي » لأول الاسمين ، و « تجرُّ » لثانيهما .

ويجب للحال إذا وقعت بعد « إمّا » أن تردف بأخرى معاداً معها إمّا أو « أو » كقوله تعالى : « إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إمّا شاكراً وإمّا كفوراً » ^(٤) . وقول الشاعر :

٩٣٩ - وقد شقّتي ألا يزال يروعي خيالك إمّا طارِقاً أو مُغادياً ^(٥)

وإفرادها ^(٦) بعد « إمّا » ممنوع في النثر والنظم ، وبعد « لا » نادر تقول : لا راغباً ولا راغباً فتكرر .

(١) « بصاحبه » سقط من أ . (٢) ط فقط : « الأخير » .

(٣) من معلقة امرئ القيس . وفي ط : « مرجل » بالجمع المعجمة ، تحريف .

(٤) سورة الإنسان ٣ :

(٥) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ٢٠٢ ، وقد نسبته بعد ذلك في الدرر ٢ : ١٨٦ إلى الأخطل كما ذكر أبو حيّان .

(٦) أ : « وإفراد بعد إمّا » :

وقد تُفَرَّدُ كقوله :

٩٤٠ - قَهَرْتُ الْعِدَا لَا مُسْتَعِينًا بِعُصْبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ^(١)

[أقسام الحال]

(ص) : مسألة : تقع مُوطَّئَةٌ ومؤَكِّدةٌ خلافاً لقوم ، إمّا بجملة من معرفتين جامدين لتعيين^(٢) ، أو فخر ، أو تعظيم ، أو ضده ، أو تصاغر أو تهديد ، فعاملها مضمّر . وقيل : المبتدأ . وقيل : الخبر . أو لعاملها فالأكثر مخالفته لفظاً .

زاد ابن هشام : أو لصاحبها ، أو مقدرة ومحكية وسببية .

(ش) : للحال أقسام باعتبارات ، فتقسم بحسب قصدها لذاتها والتوطئة بها إلى قسمين : مقصودة وهو الغالب . ومُوطَّئة . وهي الجامدة الموصوفة نحو : « فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا »^(٣) . وتقول : جاعني زيدٌ رجلاً محسناً .

وتنقسم بحسب التبيين والتأكيد إلى قسمين :

- مُبَيِّنَةٌ وهو الغالب ، وتسمى مؤسسة أيضاً ، وهي التي تدلّ على معنى لا يفهم مما قبلها .

- ومؤكدة : وهي التي يستفاد معناها بدونها .

وإثباتها مذهب الجمهور . وذهب المبرّد والقرءاء ، والسّهيليّ : إلى إنكارها ، وقالوا : لا تكون الحال إلا مبيّنة ، إذ لا يخلو من تجديد فائدة ما عند ذكرها . وعلى إثباتها هي ثلاثة أنواع :

- مؤكدة لمضمون الجملة ، وشرط الجملة كون جزئها معرفتين ، لأن التأكيد إنما يكون للمعارف وكونها جامدين لا مشتقين ، ولا في حكمهما .

(١) سبق ذكره رقم ٥٦٩ :

(٢) سورة مريم ١٧ .

(٣) أ : « ليقين » تحريف :

وفائدتها : اما بيان تعيين نحو : زيد أخوك معلوماً . نحو :

٩٤١ - . أنا ابنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي ^(١) .

أو فخر نحو : أنا فلانٌ شجاعاً أو كريماً . أو تعظيم نحو : هو فلانٌ جليلاً مُهيِّباً ^(٢)
أو تحقير نحو : هو فلانٌ مأخوذاً مقهوراً ، أو تصاغر نحو : أنا عبدك فقيراً إلى عفوك ،
أو وعيد نحو : أنا فلانٌ مُتَمَكِّناً فاتقِ غَضَبِي .

وفي عاملها أقوال :

أحدها : أنه مضمَر ، تقديره : إذا كان المبتدأ « أنا أحق » ^(٣) أو أعرف أو
« أعرفني » ، وإذا كان غيره : « أحقه » أو « أعرفه » .

الثاني : أنه المبتدأ مضمناً معنى التنبيه ، وعليه ابن خَرُوف .

الثالث : انه الخبر مؤولاً بمسمى ، وعليه الزَّجَّاج ، ولظهور تكلف القولين كان
الراجح الأول .

— مؤكدة لعاملها : وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها . فالأكثر أن
تخالفه لفظاً نحو : « وَلَيَتِمُّ مُدْبِرِينَ ^(٤) » — « وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ^(٥) » « فَتَبَسَّمْ
ضَاحِكًا ^(٦) » « وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ^(٧) » . وقد توافقه نحو : « أَرْسَلْنَاكَ

(١) لسالم بن داره . وعجزه :

. وهل بدارةَ يا للنَّاسِ مِنِّ عَار .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ٢٢٠ ، والأشْمُونِي ٢ : ١٨٥ .

(٢) أ فقط : « مهابا » . وفعله : هاب يهاب من باب تعب ، واسم فاعله هابٌ ، ومفعوله .

« هوب » : « ومهيب » .

(٣) ط : « أنا أظن » .

(٥) سورة مريم ١٥ .

(٤) سورة التوبة ٢٥ .

(٧) سورة البقرة ٦٠ .

(٦) سورة النمل ١٩ .

لِلنَّاسِ رَسُولًا» ^(١) . و « سَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجْمَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ » ^(٢) .

قال ابن هشام في المغنى : ومؤكدة لصاحبها ، وأهملها التحويون نحو : جاء القومُ طرأً ^(٣) ، وفسرها في « شرح الشذور » : بأنها التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها ^(٤) .

وتنقسم بحسب الزمان إلى ثلاثة :

مقارنة : وهو الغالب نحو : « وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا » ^(٥) .

ومقدرة : وهي المستقبل : كررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً ، أي مقدراً ذلك ، ومنه : « ادْخُلُوهَا خَالِدِينَ » ^(٦) .

ومحكية : وهي الماضية نحو : جاء زيد أمسٍ راكباً ^(٧) .

وتنقسم بحسب ^(٨) حصول معناها إلى صاحبها ^(٩) وعلمه إلى قسمين :

حقيقية وهي الغالب . وسببية كالنعت السببية نحو : مررت بالدار قائماً ساكنها .

(١) سورة النساء ٧٩ .

(٢) سورة النحل ١٢ ؛ قرأ عبد الله بن عامر رفعا ، وقرأ الباقون نصب . ذلك كله ، وروى حفص عن عاصم مثل قراءة عبد الله بن عامر : انظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٣٧٠ .

(٣) شرح شذور الذهب ٢٤٦ .

(٤) شرح شذور الذهب ٢٤٦ .

(٥) سورة هود ٧٢ . (٦) سورة الزمر ٧٣ .

(٧) في أ ، ب : « يسير راكباً » مكان : « أمس » .

(٨) أ : « وتنقسم بحيث » تحريف .

(٩) أ ، ب : « إلى صاحبه » .

[وقوع الحال جملة]

(ص) : مسألة : تقع جملة خبرية غير ذات استقبال ، وشرطية خلافاً للمطرزي^(١) ، ففي لزومها الواو خُلِفَ . وجوزَ الفراءُ : الأمرُ . والأمين المحلي^(٢) التَّهْيِ . فإن كانت مؤكدة ، أو معطوفة على حال أو صُدِّرت بمضارع مثبت أو منفيٍّ بـ « لا » ، أو ماضٍ تالٍ إلّا أو متلّو^(٣) بأو . قيل : أو ذات خبر مشتق تقدّم لزومها ضمير صاحبها .

وخلت من الواو غالباً ، وإلا فهما أو أحدهما . واجتماعهما في اسمية وذات لبسٍ أكثر من الضمير فقط . وقيل : حَتَمٌ . وقد تخلو عنهما فيقدّر .

وقال ابن جنيّ : لا تغني عنه الواو أصلاً ، وتجب في مضارع بقَد^(٤) . قيل : وبلِمْ الواو ، وفي ماضٍ مُثَبَّتٍ مُتَصَرِّفٍ عارٍ من الضمير قد ، وكذا : معه ، فإن فقدت قدّرت في الأصح ، وليست الواو عاطفة ولا أصلها العطف في الأصح . [٢٤٦] .

(ش) : تقع الحالُ جملة خبرية خالية من دليل استقبال ، أو تعجب فلا تقع جملة طلبية ، ولا تعجيبة ، ولا ذات السين ، أو « سوف » أو « لن »^(٥) ، أو « لا » .

(١) المطرزيّ : هو ناصر بن عبد السيد بن علي ... أبو الفتح النحوي الأديب . صنّف شرح المقامات - العرب في لغة الفقه - المعزب في شرح المعرب - الإقناع في اللغة - مختصر الإصلاح لابن السكيت - مقدمة في النحو مشهورة تسمى : المطرزية . توفي ٦١٠ . انظر بغية الوعاة .

(٢) هو محمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن المذريّ المحليّ ، زين الدين المعروف بابن الرّعاد : مات بالمحلة سنة ٧٠٠ :

(٣) ط : « أو متلوها » .

(٤) ط : « بعد » بالعين . تحريف :

(٥) أ ، ب : « أو إن » . تحريف .

وجوَّزَ الفراءُ وقوعَ جملة الأمرِ تمسكاً بنحو: « وجدت الناس : اخبر تَقْلَهُ »^(١) .
وأجيب بأنه على تقدير مقولاً فيهم .

وجوَّزَ الأمين المَحَلِّي^(٢) : وقوعَ جملة النهي نحو :

• اطلُبْ ولا تَضْجِرَ مِنْ مَطْلَبٍ^(٣) .

— ٩٤٢ —

وَرُدَّ بأن الواو عاطفة .

ومن الخبرية الشرطية فتقع حالاً خلافاً للمطرزي نحو: أفعل هذا إن جاء زيدٌ ،
فقل : بلزوم الواو . وقيل : لا تلزم ، وعليه ابن جني .

والجملة الواقعة حالاً ، إمّا ابتدائية نحو : « اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ
عَدُوٌّ »^(٤) . « خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ »^(٥) .

— ٩٤٣ — نَظَرْتُ إِلَيْهَا وَالتَّجُومُ كَأَنَّهَا

مصاييحُ رُهْبَانٍ تَشَبَّ لِقُفَالٍ^(٦)

(١) في حاشية يس هذا القول حديث حيث قال : « ومنه حديث : وجدت الناس اخبر تَقْلَهُ » .
وفي اللسان (خبر) هذا القول منسوب إلى أبي الدرداء حيث قال : « وأما قول أبي الدرداء الخ ...
ومعنى هذا القول : أنك إذا خبرت الناس قلوبهم فأخرج الكلام على لفظ الأمر ، ومعناه الخبر .
على أن يس يرى أن وقوع جملة الأمر حالاً في هذا القول إذا كانت « وجد » بمعنى : « أصاب »
فإن كانت بمعنى فعل قلبي فليست الجملة حالاً ، بل مفعولاً ثانياً . انظر حاشية يس ١ : ٣٨٩ .

(٢) من كتابه المسمى « المفتاح » .

(٣) هذا الشعر لبعض المولدين . وعجزه :

• فآقَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجِرَا •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٨٠ :

(٤) سورة البقرة ٣٦ . (٥) سورة البقرة ٢٤٣ .

(٦) من قصيدة لامرئ القيس : ديوانه ٣٠ ،

« وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ » ^(١) . « وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » ^(٢)

أَوْ مُصَدَّرَةٌ بَلَا التَّبَرُّة نَحْوُ : « وَاللَّهُ بِحُكْمِكُمْ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ » ^(٣)
أَوْ بـ « مَا » نَحْوُ :

٩٤٤ - . فَرَأَيْنَا مَا بَيْنَنَا مِنِّ حَاجِزٍ ^(٤) .

أَوْ بِلَا نَحْوُ : « وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ » ^(٥)

٩٤٥ - مَا أَعْطَيْنِي وَلَا سَأَلْتُهُمْ إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي ^(٦)

أَوْ بِكَأَنَّ نَحْوُ : « نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ » ^(٧) .

جاء زيدٌ وكأنه أسد .

أَوْ بِمَضَارِعِ مَثَبِ عَارٍ مِّن « قَدْ » نَحْوُ : « وَتَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ » ^(٨)

أَوْ مَقْرُونٍ « بَقَدْ » نَحْوُ : « لِمَ تُوذُّونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ » ^(٩) . أَوْ مُنْفِي بِلَا نَحْوُ :

(١) سورة الأنفال ٥ . (٢) سورة آل عمران ١٥٤ .

(٣) سورة الرعد ٤١ .

(٤) لعنرة . ديوانه ١٨٨ . وعجزه :

• إِلَّا الْمِجَنُّ وَنَصْلُ أَيْضٍ مِّفَصَلٍ .

والمفصل : السيف الفاصل القاطع .

وفي ط : « فَرَأَيْنَا » مكان : « فَرَأَيْنَا » تحريف .

(٥) سورة الفرقان ٢٠ :

(٦) من شواهد سيبويه ١ : ٤٧٢ وقد نسب إلى كثير . وفي الدرر ١ : ٢٠٣ قائله مجهول .

(٧) سورة البقرة ١٠١ .

(٨) سورة الصف ٥ :

(٩) سورة الأنعام ١١٠ :

« وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ » ^(١) .

٩٤٦ - . عَهْدُكَ لَا تَصْبِرْ ، وَفِيكَ شَيْبَةٌ ^(٢) .

أَوْ بَلِّغْ نَحْو : « فَأَنْقَلِبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمَسَّ لَهُمْ سُوءٌ » ^(٣) .

وخالٍ منهما نحو : « أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِيرَاتُ صُدُورِهِمْ ^(٤) » . « كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ، وَكُنْتُمْ أَمُونًا » ^(٥) . أو بِمَضْرُوءٍ تَالٍ لِإِلَآهِ نَحْو : « مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ » ^(٦) أَوْ مَثَلُوا بِأَوْ نَحْو :

٩٤٧ - . كُنْ لِلنَّخِيلِ نَصِيرًا جَارٌ أَوْ عَدَلًا ^(٧) .

لَا ضَرِيْبَتَهُ ذَهَبٌ أَوْ مَكَّةَ . قَالَ تَعَالَى : « أَوْحَى إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ » ^(٨) .

ولا بد للجملة الواقعة حالاً من رابط وهو ضمير صاحبها ، أو الواو .
ويتعين الضمير في المؤكدة كقوله :

(١) سورة المائدة ٨٤ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

. فما لك بعد الشيب صباً متيماً .

من شواهد الأشموني ٢ : ١٨٩ .

(٣) سورة آل عمران ١٧٤ .

(٤) سورة البقرة ٢٨ .

(٥) سورة النساء ٩٠ .

(٦) سورة الحجر ١١ .

(٧) قائله مجهول . وعجزه :

. ولا تشيخ عليه جاداً أو بخيلاً .

من شواهد الأشموني ٢ : ١٨٨ .

(٨) سورة الأنعام ٩٣ .

٩٤٨ - * خَالِي ابْنُ كَبْشَةَ قَدْ عَلِمْتَ مَكَانَهُ ^(١) .

وقولك : هو زيد لا شك فيه ، فلا يجوز الاختصار على الواو ولا دخولها مع الضمير .

ويتعين الضمير أيضاً في المصدرة بمضارعٍ مثبتٍ عارٍ من « قد » ، أو منفيٍّ بـ « لا » ، أو ماضٍ بعد « إلا » أو بعده « أو » كما تقدم .

ولا تغني عنه الواو ، ولا تُجَامِعُهُ غَالِباً . وقد ورد دخولها معه في قولهم : قُتِمْتُ وَأَصُكُ عَيْنَهُ . وقوله :

٩٤٩ - * نَجَوْتُ وَأَرْهَنْهُمْ مَالِيكَ ^(٢) .

وقوله تعالى : « فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ » ^(٣) بتخفيف النون ، « وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ النَّجْحِيمِ » ^(٤) .

فأول على حذف المبتدأ أي : وأنا أصُكُّ ، وأنا أَرْهَنْهُمْ ، وأنتم لا تَتَّبِعَانِ ، وأنتم لا تُسْأَلُ .

وما عدا ما ذكر من الحمل السابقة ، يجوز فيه الاختصار على الضمير وعلى ^(٥)

(١) من قصيدة لامرئ القيس ، ديوانه ١١٨ ، وعجزه :

* وأبو يزيد ورهطه أعمامي .

(٢) لعبد الله بن همام السلولي . وصدره :

* فلما خَشِيتُ أَظْفِيرَهُمْ .

من شواهد الأشموني ٢ : ١٨٧ .

(٣) سورة يونس ٨٩ وتخفيف النون ليس قراءة سبعية ، وإنما الوارد تخفيف التاء : وَلَا تَتَّبِعَانِ ، وهي قراءة ابن عامر وحدة (كتاب السبعة ٣٢٩) .

(٤) سورة البقرة ١١٩ .

(٥) من قوله : « وعلى الواو » إلى قوله : « نحو وقد تعلمون » سقط من ب .

الواو ، والجمع بينهما كما تقدّم من الأمثلة ، لكن تلزم الواو في المضارع المثبت المقرون بقد ، ولا يغني عنه الضمير نحو : « وَقَدْ تَعْلَمُونَ » (١) .

واجتماعهما في الاسمية أكثر من الاختصار على الضمير . ومثلها المصدرة بليس نحو : « وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ » (٢) .
ومن انفراد الواو فيها قوله :

٩٥٠ - . دهم الشتاءُ وَلَسْتُ أَمْلِكُ عُدَّةً (٣) .

وذهب القراء والزمخشري : إلى أنه لا يجوز انفراد الضمير في الاسمية إلاّ ندوراً شاذاً (٤) بل لا بدّ منه ومن الواو معاً .

وذهب الأخفش : إلى أنه إن كان خبرُ المبتدأ فيها مُشْتَقّاً مُتَقَدِّماً لم يجز دخول الواو عليه ، فلا يقال : جاء زيدٌ وحسنٌ وجهُهُ .

وقال ابن مالك : وقد تخلو الاسمية من الواو والضمير معاً نحو : مررت بالبرّ قَفِيزٌ بذرهم ، على حدّ : السَّمْنُ مَنْوَانٌ بذرهم .

وقال أبو حيان : هو على تقدير الضمير كما في المشبه به . وكذا قال ابن هشام ، وزاد أنه يقدر : إمّا الضمير كالمثال ، أو الواو كقوله :

٩٥١ - . تَصَفَّ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ (٥) .

(١) سورة الصف ٥ . (٢) سورة البقرة ٢٦٧ .

(٣) في الدرر ١ : ٢٠٣ قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .

(٤) « إلاّ ندوراً شاذاً » . سقط من أ .

(٥) للمسيب بن علس خال أعشى ميمون كما في رواية الأصمعي . وقد نسب صاحب الخزانة ١ : ٤٤٢ • للأعشى ، وليس في ديوانه . وعجزه :

• وَرَفِيقُهُ بِالغَيْبِ لَا يَدْرِي •

من شواهد : الأشموني ٢ : ١٩٢ ، والخزانة :

أي : والماء .

وذهب ابن جنيّ إلى أنه لا بُدّ من تقدير الضمير ^(١) مع الواو ، فإذا قلت : جاء زيدٌ والشمسُ طالِعةٌ فالتقدير : طالعة وقت مجيئه . ثم حذف الضمير ، ودلت عليه الواو .

وقد يجب انفراد الضمر ، ولا يجوز الإتيان بالواو معه ، وذلك في الاسمية إذا عطفت على حال كراهة اجتماع حرفيّ عطفٍ نحو : جاء زيدٌ ماشياً أو هو راكب ، لا يجوز أو وهو راكب . قال تعالى : « فَجاءَها بأَسْنا بَيَّاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ » ^(٢) . قال في « البسيط » : وكذا في الاسمية الواقعة بعد إلّا ، لأن الاتصال يحصل بإلّا نحو : ما ضربت أحداً إلّا عمروٌ خيراً منه .

وزعم ابن خَرُوف : أن المضارع المنفيّ بلم لا بد فيه من الواو كان ضميراً أو لم يكن . وردّ بالسّماع [٢٤٧] كالأية السابقة ^(٣) .

قال ابن مالك : والمنفيّ بلمّا كالمنفيّ بلمّ في القياس إلّا أني لم أجدهُ إلّا بالواو نحو : « أَحْسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ » ^(٤) .

والمنفيّ بـ « ما » فيه الوجهان أيضاً نحو : جاء زيدٌ وما يضحك أو ما يضحك ^(٥) .

والمنفيّ بـ « إن » : قال أبو حيان : لا أحفظه من كلام العرب ، والقياس يقتضي جوازه نحو : جاء زيد إن يدري كيف الطريق قياساً على وقوعه خبراً في حديث :

(١) من قوله : « مع الواو » إلى قوله : « ودلت عليه الواو » سقط من أ .

(٢) سورة الأعراف ٤ . وفي النسخ الثلاث « جاءهم بأسنا » تحريف .

(٣) وهي قوله تعالى : « فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسستهم سوء » . انظر : ٤٥ .

(٤) سورة التوبة ١٦ .

(٥) في أ : « جاء زيد ما يضحك أو وما يضحك » . وفي ب : « جاء زيد ما يضحك أو ما يضحك » .

« فَظَلَّ إِنِّ يَدْرِي كَمْ صَلَّى ^(١) » ؟

وجب في الماضي المثبت المتصرف غير التالي لإلاّ والتلو بـ « أو » العاري من الضمير قد مع الواو كقوله :

٩٥٢ - . فجئتُ وقد نضت لنوم ثيابها ^(٢) .

فإن كان جامداً كليس . أو منفياً فلا نحو : جاء زيد وما طلعت الشمس بالواو ، فقط ، وجاء ^(٣) زيد وما درى كيف جاء بالواو والضمير . جاء زيد ما درى كيف جاء بالضمير فقط . وكذا التالي إلاّ ، أو التلو « بأو » .

وإن كان ^(٤) مثبتاً وفيه الضمير وجبت « قد » أيضاً ، لتقربه من الحال نحو : « وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ^(٥) » . « وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ ^(٦) » . فإن لم تكن ظاهرة قدرت نحو : « أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ ^(٧) » . « هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ^(٨) » .

هذا ما جزم به المتأخرون كابن عصفور ، والأبدي ، والجزولي وهو قول المبرد ، والفارسي .

قال أبو حيان : والصحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون « قد » ولا يحتاج لتقديرها لكثرة ورود ذلك ^(٩) ، وتأويل الكثير ضعيف جداً ، لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة .

(١) انظر البخاري الجزء الثاني « باب السهو » رقم ٦ ، ٧ .

(٢) من معلقة امرئ القيس . وعجزه :

. لدى السر إلا لبسة المتفضل .

(٣) ب ، ط : « جاء » بدون واو . (٤) « كان » سقطت من أ

(٥) سورة الأنعام ١١٩ . (٦) سورة آل عمران ٤٠ .

(٧) سورة النساء ٩٠ . (٨) سورة يوسف ٦٥ .

(٩) ط : « للكثرة وورد ذلك » تحريف صوابه في أ ، ب .

وهذا مذهب الأخفش ، ونقله صاحب « اللّباب » عن الكوفيين وابن أصبغ^(١) عن الجمهور ، ثم هذه الواو تسمى واو الحال والابتداء . وليست عاطفة ، ولا أصلها العطف .

وزعم بعض المتأخرين : أنها عاطفة كواو ربّ ، قال : وإلاّ لدخل^(٢) العاطف عليها .

وقدرها سيبويه والأقدمون بـ « إذ » ، ولا يريدون : أنها بمعنى « إذ » ، إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بل إنّها وما بعدها قيّدٌ للفعل السابق ، كما أن « إذ » كذلك .

[الحملة الاعتراضية]

(ص) : وتشبه هذه الحملة الاعتراضية الواقعة بين جزأي^(٣) صلة أو إسناد ، أو شرط ، أو قسم أو إضافة ، أو جرّ أو صفة وموصوفها ، أو حرف ومدخولّه . وتتميّز بجواز الفاء ، ولن ، وتنفيس ، وكونها طلبية ، وعدم قيام مفردٍ مقامها ، ومن ثمّ لا محلّ لها . ولا للمستأنفة ، والمجاب بها قسم ، أو شرط غير جازم ، أو غير مقترن بالفاء ، أو « إذا » والصّفة .

قالوا : والمفسّرة الكاشفة حقيقة ما تليه صدرت بحرف ، أولا ، والمختار أنها بحسبه وفاقاً للشّلوّيين . وأنه لا محلّ لتالي « حتّى » . وفي أفعال الاستثناء ، ومد ، ومنذ خُلف .

(١) قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء البيّاني القرطبي ، أبو محمد :

صنف : أحكام القرآن . الناسخ والمنسوخ . مات ٣٤٠ .

(٢) أ : « ولا يدخل العاطف » .

(٣) ط : « بين خبري صلة ، تحريف ، صوابه في أ ، ب والشرح .

(ش) : لمّا انقضى الكلام على الجملة الحالية، وكان من الجُمْل ما يشبهها وهي الاعتراضية نَبّه عليها عقبها ، وذكر ما تَتَمَيَّز به عنها . ولمّا كان من وجوه التَّمييز كونها لا محلّ لها من الإعراب استطرد إلى ذكر بقية الجُمْل التي لا محلّ لها . والاعتراضية : هي التي تفيد تأكيداً وتسديداً للكلام الذي اعترضت بين أجزائه . وفي « البسيط » شرطها : أن تكون مناسبةً للجملة المقصودة بحيث تكون كالتأكيد ، أو التنبيه على حال من أحوالها .

وَألا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة .

وَألا يكون الفصل بها إلّا بين الأجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف إليه ، لأنّ الثاني كالتنوين منه ، على أنه قد سمع قطع ^(١) بينهما نحو : لا أخا - فاعلم - لزيد . انتهى .

والاعتراضية تقع بين جزأي صِلَةٍ . إمّا بين الموصول وصلته كقوله :

٩٥٣ - . ذَاكَ الَّذِي وَأَيْكَ - يَعْرِفُ مَالَكَ ^(٢) .

أو بَيْنَ أَجْزَاءِ الصِّلَةِ نحو : « وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ » ^(٣) الآيات . فَإِنَّ « وَتَرَهَقَهُمْ » عَطَفٌ عَلَى « كَسَبُوا » فَمِنْ الصِّلَةِ ، وما بينهما اعتراض بَيْنَ بِهِ قَدَرُ جَزَائِهِمْ ^(٤) ، والخبر جملة : « ما لهم » .

وبين جزأي ^(٥) إسناد : إمّا بين المبتدأ والخبر كقوله :

(١) أ : « على أنه قطع بينهما » وفي ط : « قد سمع بينهما » وفي عبارة ط تحريف ، صوابه في ب .
(٢) سبق ذكره رقم ٢٧٧ ، وفي أ ، ط : « يعرف مالك » بالرفع تحريف صوابه من ب . والدور ١ : ٢٠٤ .

(٣) سورة يونس ٢٧ . وتامها : « جزاء سيئتهم بمثلها وترهقهم ذلّة ما لهم من إله من حاصم ... » .
(٤) ط : « قدر جزاءهم » بنصب : « جزاءهم » تحريف :

(٥) ط : « خبري إسناد » تحريف :

٩٥٤ - • وفيهنّ - والأَيَّامُ يَعْتُرُنَ بِالْفَتَى ^(١) •

أو بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله :

٩٥٥ - لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقَلُوصِ بَدَاءُ ^(٢)

وقوله :

٩٥٦ - يَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْمُنَى لَا تَنْفَعُ

هَلْ أَغْدُونَ يَوْمًا ، وَأَمْرِي مُجْمَعٌ ^(٣)

وقوله :

٩٥٧ - إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطِيرُنَ سَطَرًا لِقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا ^(٤)

وقوله :

٩٥٨ - أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ إِنَّمَا

أَوَاخِي مِنَ الْأَقْوَامِ كُلِّ بَخِيلٍ ^(٥) [٢٤٨]

(١) لمن بن أوس . وعجزه :

• نَوَادِبُ لَا يَمْلِكُنَّهْ وَتَوَائِحُ •

الأغاني ١٢ : ٥٥ دار الكتب . وروايته : « والأَيَّامُ تَعُرُ بِالْفَتَى » وفي رواية « عوائد » مكان

« نَوَادِبُ » . وانظر الأُمالي ٢ : ١٩٠ ، والخزانة ٣ : ٢٥٨ . وشرح شواهد المغني ٨٠٨ .

(٢) نسب في اللسان (بدا) للشماخ بين ضرار ، ونسبه في الدرر ١ : ٢٠٤ لمحمد بن بشير في مدح زيد

ابن الحسين بن عليّ . من شواهد الخزانة ٤ : ٣٧ ، وشرح شواهد المغني ٨١٠ .

(٣) قائله مجهول . من شواهد أُمالي المرتضى ١ : ٥٥٩ ، وشرح شواهد المغني ٨١١ .

(٤) لرؤية ديوانه ١٧٤ وروايته :

• يَا نَصْرُ تَصْرًا تَصْرًا • بنصب « نصرًا » الثانية :

انظر سيبويه ١ : ٣٠٤ والخزانة ٢ : ٣٢٥ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨١٢ :

(٥) لكثير كما نسبته سيبويه ١ : ٤٦٦ ، ويذكر صاحب الدرر ١ : ٢٠٥ أن هذا البيت لم يخضره قائله :

وانظر الخصائص ١ : ٢٣٨ .

أو بين الفعل ومرفوعه كقوله :

٩٥٩- وقد أذركتني والحوادثُ جَمَّةٌ

أَسِنَّةٌ قَوْمٍ لَا ضَعَافٍ وَلَا عُزْلٍ^(١)

أو بين الفاعل ومفعوله كقوله :

٩٦٠- وبدلتُ والدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلٍ هَيْفًا دَبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ^(٢)

وبَيَّنْ جُزْأَي شَرْطٍ ، أي بين الشَّرْط وجوابه نحو : « فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ »^(٣) .

وبين جُزْأَي قَسَمٍ ، أي بين القَسَم وجوابه نحو : « قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ لِأَمْلَأَنَّ »^(٤) .

وبين جزأي إضافة وتَقَدَّمَ .

وبين جزأي جرٍّ ، أي بين الجارَّ والمجرور نحو : اشتريته بـ - أري - ألفٍ درهم^(٥) .

وبين جزأي صفة ، أي بين الصفة وموصوفها نحو : « وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ »^(٦) .

= وفي النسخ الثلاث : « أواني » ، بالفاء تحريف . وكذلك « إني » ، مكان : « إنما » ، وهي رواية سيويه وابن جني .

(١) نسبه في شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٠٧ لرجل من بني دارم .

(٢) من أرجوزة لأبي النجم المجلي . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٤٩ ، ٨٠٨ ، وانظر الخزانة ١ : ٤٠١ .

(٣) سورة البقرة ٢٤ .

(٤) سورة ص ٨٤ ، ٨٥ .

(٥) أ ، ب : « بارا ألف درهم » ، ط : « بازي » ، بالزاي مكان « باري » ، بالراء . كله تحريف . صوابه من المغني ٢ : ٥٣ .

(٦) سورة الواقعة ٧٦ .

وبين الحرف ومدخوله كقوله :

٩٦١ - لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ لَيْتَ شَبَاباً بُوْعَ فاشْتَرَيْتُ^(١)

وقوله :

٩٦٢ - كَانَ ، وَقَدْ أَتَى حَوْلَ جَدِيدٍ أَثَافِيهَا حَمَامَاتُ مُثُولٍ^(٢)

وقوله :

٩٦٣ - . وسوف إخالُ أَدْرِي^(٣) .

وقوله :

٩٦٤ - . أَخَالِدُ قَدْ - وَاللهِ - أَوْطَأَتْ عَشْوَةً^(٤) .

(١) لرؤبة ديوانه ١٧١ . وروايته :

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ لَيْتَ شَبَاباً يَبِيعُ فاشْتَرَيْتُ

(٢) نسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ٨١٨ لأبي الغول الطهوي . وروايته : « كَيْل » مكان « جديد » وفي ط : « أَيْ بِهَا » مكان : « أَثَافِيهَا » تحريف .

(٣) قطعة من بيت سبق ذكره رقم ٥٩٩ .

(٤) هذا الشطر ورد في بيت من قصيدة رويتها « قاف » قبلت في قصّة ذكرها السيوطي في شرح

شواهد المغني ، ص ٤٨٨ ، وعجز البيت كما ورد في القصيدة هو :

. وما العاشق المسكين فينا بسارق .

وعجزه كما ورد في المغني هو :

. وما قائل المعروف فينا يعنف .

وقد علّق السيوطي في شرح شواهد المغني بأن الشطر الثاني المذكور في المغني عجز بيت للفرزدق

صدره :

. وما حلّ من حلّم حبا حلمائنا .

فالظاهر أن المصنف [يقصد ابن هشام] ركّب عليه صدر على عجز آخر :

وانظر ديوان الفرزدق ٥٦١ ، وسيبويه ٢ : ٢٦٠ وفي الدرر ١ : ٢٠٦ : « وطئت » مكان :

« أوطأت » .

وقوله :

٩٦٥ - . ولا أراها تَرَّالَ ظَالِمَةٍ ^(١) .

وتتميز الاعتراضية من الحالية بأمر :

أحدها : أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله :

٩٦٦ - واعْلَمْ فَعَلِمُ الْمَرْءُ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا ^(٢)

الثاني : أنه يجوز اقترانها بدليل استقبال « لن » في « وَلَنْ تَفْعَلُوا » وحرف التنفيس في « وَسَوْفَ إِخَالَ » .

الثالث : أنه يجوز كونها طلبية كقوله :

٩٦٧ - إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلَغْتَهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمِي إِلَى تَرْجُمَانٍ ^(٣)

الرابع : أنه لا يقوم مقامها مفرد بخلاف جملة الحال ، ومن ثمَّ كان محل جملة الحال النصب ولم يكن للاعتراضية محل من الإعراب . وكذا سائر الجمل التي لا محل لها إنما سببه عدم حلول مفرد محلها وهي المستأنفة الواقعة ابتداء كلام لفظاً ونية نحو : زيد قائم ، وقام زيد ، أو نية لا لفظاً نحو : راكباً جاء زيد .

والمجاب بها القسم نحو : « تَأْتِي لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ » ^(٤) .

والواقعة جواب شرط غير جازم مطلقاً كجواب « لو » ، و « لولا » ، و « لعل » ، و « كيف » . أو شرط جازم ، ولم تقترن بالفاء ، ولا بإذا الفجائية نحو : إن

(١) سبق ذكره رقم ٣٥٧ .

(٢) قائله مجهول . انظر شرح شواهد المغني ٨٢٨ .

(٣) لعوف بين علم الخراعي .

من شواهد شذور الذهب ٤٥ .

(٤) سورة الأنبياء ٥٧ .

لم تقم أقم ، وإن قُمْتَ قمت . أما الأوّل فلظهور الجزم في لَفْظِ الفِعْلِ ، وأمّا الثاني ، فلأن المحكوم لموضعه ^(١) بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها .

والواقعةُ صِلَةٌ لاسم أو حرف نحو : جاء الذي قام أبوه ، وأعجبي أن قُمْتَ .

والمفسرة ، وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه سواء صدرت بحرف التفسير نحو : « فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ » ^(٢) .

٩٦٨ - • وترميني بالطرف أي أنت مذنب ^(٣) .

أم لم يصدّر به نحو : « إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ » ^(٤) الآية . فجملة « خَلَقَهُ » إلى آخره تفسير لمثل آدم . « هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ » ^(٥) ثم قال : « تُؤْمِنُونَ » ^(٦) .

والقول بأن المفسرة لا محلّ لها هو المشهور . وقال الشلّوين : إنه ليس على ظاهره ، والتحقيق : أنها على حسب ما كانت تفسيراً له ، فإن كان المفسر له موضع فكذلك هي ، وإلا فلا .

ومِمَّا له موضع قوله تعالى : « وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ » ^(٧) فقوله : « لهم مغفرة » في موضع نصب لأنه تفسير

(١) ط : « لوصفه » مكان « لموضعه » تحريف .

(٢) المؤمنون ٢٧ .

(٣) قاله مجهول . وعجزه :

• وَتَقْلِبْنِي لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِبِي •

الخرزاة ٤ : ٤٩٠ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٣٤ .

(٤) سورة آل عمران ٥٩ . (٥) سورة الصف ١٠ .

(٦) سورة الصف ١١ . (٧) سورة المائدة ٩ .

للموعود به . ولو صرح بالموعود به لكان منصوبا . وكذلك « إنا كُلُّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ » ^(١) ف (خلقناه) فسر عاملاً في « كل شيء » وله موضع كما للمفسر ، لأنه خبرٌ لإن . وهذا الذي قاله السَّلَوِيُّين هو المختار عندي ، وعليه تكون الجملة عطف بيانٍ أو بدلاً .

وقد اختلف في جُمْلٍ : ألها محلٌّ أم لا ؟ ومنشأ الخلاف أهي مستأنفة أم لا ؟ الأولى : الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله :

— ٩٦٩ . حتى ماء دجلة أشكل ^(٢) .

فقال الجمهور : أنها مستأنفة فلا محل لها . وقال الزجاج وابن درستويه : إنها في موضع جرٍّ بحجي ، ورُدَّ بأن حروف الجر لا تعلق عن العمل .

الثانية : جمل أفعال الاستثناء : ليس ، ولا يكون ، وخلا ، وعدا ، وحاشا . فقال السيرافي حال ، إذ المعنى : قام القوم خالين عن زيد . وقال قوم : [٢٤٩] مستأنفة ، وصحَّحه ابن عصفور إذ لا رابط لها بندي الحال .

الثالثة : جملة مذ ومنذ وما بعدهما ، وقد قدمت ذلك عند شرحهما في الظروف ، وعلم أن ما عدا ما ذكر من الجمل له محلٌّ من الإعراب .

[الحال المركبة]

(ص) : مسألة : وردت منه ألفاظ مركبة : منها ما أصله العطف ك (شجر)

(١) سورة القمر ٤٩ .

(٢) قطعة من بيت لجرير . ونماه :

• وما زالت القتلى تمجُّ دماها : بدجلة

وفي ديوانه ٤٥٧ :

• وما زالت القتلى تمور دماها .

وانظر الخزانة ٤ : ١٤٢ . وفي الدرر ١ : ٢٠٧ : « تمج » بالعين .

وشذر ، ومذر ، وأحول أخول ، وحيث يث ، ويث يث . وما أصله الإضافة كبادئ بدء ، وأيادي سبأ . فقال قوم : مبنية خمسة عشر . وقوم : مركبة تركيب الإضافة ، وحذف التنوين من الثاني للإتباع .

(ش) : لما كانت الحال شبيهة بالظرف حتى قيل فيها : إنها مفعول فيها من حيث المعنى ، وتوسعوا فيها توسع الظروف أجريت مجراها أيضاً في الجريان خمسة عشر . وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها ، فمنها : ما أصله العطف نحو : تفرقوا شَعَرَ بَعَرَ^(١) : بمعنى : متشدين ، وشَذَرَ مَذَرَ بفتح أولهما وكسره بمعنى : متفرقين ،

وأحول أخول في قوله :

٩٧٠ - سِقَاطُ شِرَارِ الْقَيْنِ أَخُولُ أَخُولًا^(٢) .

بمعنى متفرقاً ، وتركت البلاد حيث بيث بمعنى مبعوثة أي بحث عن أهلها ، واستخرجوا منها . وهو جاري بيث بيث بمعنى : مقارباً ، ولقيته كَفَّةَ كَفَّة^(٣) بمعنى : مواجهاً .

ومنها : ما أصله الإضافة : كبادئ بدء بمعنى : مبدوء بها . وتفرقوا أيادي سبأ بمعنى : مثل أيادي سبأ .

والذي جزم به ابن مالك : أن هذه الألفاظ مركبة تركيب خمسة عشر مبنية

(١) يفتح أولهما ويكسر .

(٢) لضابي البرجمي يصف الثور والكلاب : وصدره :

• يساقطُ عنه روقهُ ضارباتها •

وفي اللسان (حول) : « حديد » مكان : « شرار » وفي نوادر أبي زيد ١٤٥ « ضارباتها » بالباء

وانظر شذور الذهب ٧٥ . وفي ط : « أحول أحول » تحريف :

(٣) ويقال أيضاً : كَفَّةَ لكفَّه ، وكَفَّةَ عن كَفَّةٍ ، أي : كفاحاً . كأن كفك مسَّت كفَّه :

على الفتح للسبب الذي بني لأجله خَمْسَةَ عَشَرَ ، وهو تضمّن معنى حرف العطف في القسم الأول ، وشبهه ^(١) ما هو متضمّن له في الثاني :

وذكر صاحب « البسيط » : أنها ليست بمبنية ، بل مضافة ، وإنما حذف التنوين من الثاني للإتباع ، وحركة الإتياع ليست حركة إعراب فهو مخفوض في التقدير ، كما أتبع الأول في : يا زيد بن عمرو للثاني في حركته .

[وجوب ذكر الحال]

(ص) : مسألة ^(٢) : تحذف إلّا إن حُصر ، أو نُهيَ عنه ، أو كان جواباً أو ناب عنه خبرٌ ، أو عن فعله وعامله ، لا المعنوي عند الأكثر . ويجب إن جرى مثلاً ، أو بين نقصاً أو زيادةً بتدريج مع الفاء وثُمَّ ، أو كان مؤكّداً ، أو نائباً ، أو توييحاً .

(ش) : الأصل في الحال : أن تكون جائزة الحذف ، وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جواباً نحو : راكباً لمن قال : كيف جئت ؟ أو مقصوداً حصرها نحو : لم أعِدْهُ إلّا حَرَصاً ^(٣) ، أو نائبة عن خبر نحو : ضربني زيداً قائماً أو عن اللفظ بالفعل نحو : هنيئاً لك ، أو منهياً عنه نحو : « لا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » ^(٤) « وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً » ^(٥) .

[جواز حذف عامل الحال]

ويموز حذف عاملها لقربةٍ حاليةٍ كقولك للمسافر : راشداً مهدياً أي تذهب ، وللقادِم مسروراً ، أي رجعت ، وللمحدث : صادقاً أي : تقول ، أو لفظية نحو :

(١) ط : « وشبهه » .

(٢) من قوله : « مسألة » إلى قوله : « أو نهى عنه » سقط من أ :

(٣) أ فقط : « حرصاً » بالصاد .

(٤) سورة النساء ٤٣ :

(٥) سورة لقمان ١٨ :

راكباً لمن قال : كيف جئت ؟ وبلى مسرعاً لمن قال : لم ينطلق ^(١) ؟ ومنه « بلى قَادِرِينَ ^(٢) » ، أي نجمعها . ويستثنى ما إذا كان العامل معنوياً كالظرف والمجرور ، واسم الإشارة ونحوه ، فإنه لا يجوز حذفه عند الأكثر ، فهم أم لا ؟ لِيُضَعِّفَ فِي نَفْسِهِ ، ولأنه إنما عمل بالنبأ ، والفرع لا يَقْوَى قُوَّةَ الْأَصْلِ ، ولأنه يجتمع فيه تَجَوُّزَان : تنزيله منزلة الفعل ، وحذفه .

وأجاز المبرد الحذف في الظرف فقال في قوله :

• وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بِشَرٍّ ^(٣) • ٩٧١ -

إن « مِثْلَهُمْ » حال ، والتقدير : وإذا ما في الدنيا بشر مثلهم .

حذف العامل وجوباً

وقد يجب حذف العامل كأن جرى مثلاً كقولهم حَظِيْبَيْنِ بَنَاتٍ صَلِفَيْنِ كَنَاتٍ ^(٤) أي : عرفتهم . أو بين نقصاً أو زيادة بتدريج : أي شيئاً فشيئاً نحو : بعته بدرهم فصاعداً أو فسافلاً ، أي فزاد الثمن صاعداً ، أو فذهب صاعداً أو فانحط سافلاً . وشرط نصب هذه الحال : أن تكون مصحوبةً بالفاء أو بـ « ، » والفاء أكثر في كلامهم .

ولا يجوز أن تكون بالواو لفوات معنى التدريج معها ، وَلَقَطْظَةً ^(٥) : « فسافلاً »

(١) هكذا في النسخ الثلاث بدون استفهام والصواب : ألم بالهمزة .

(٢) سورة القيامة ٤ .

(٣) قطعة من شاهد تقدم ذكره لرقم ٤٢٤ .

(٤) مثل يضرب للرجل عند الحاجة يطلبها ، يصيب بعضها ويعسر عليه بعض : انظر اللسان (حظاً) .

وفي ط : حظين بنات « صلفين كنات » تحريف . وفي أ : خطين بنات صلفين كتاب ، تحريف صوابهما في ب واللسان .

(٥) ب ، وط : « وصورة » مكان : « ولفظة » .

ذكرها ابن مالك : قال أبو حيان : ولم أرها لغيره ، فإن لم ينقل عن العرب فهي ممنوعة ، لأن حذف العامل في الحال وجوباً على خلاف الأصل .

ومما التزم حذف عامله الحال المؤكدة ، والناتبة عن خبرٍ ، والواقعة بدلاً من اللفظ بفعله ، كهنيناً مريئاً ، أي : ثبت له ذلك ، والواقعة تويخاً نحو : أقاماً وقد قعد الناس ، ألاهياً وقد جدّ قرناؤك .

• • •